الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطاهير–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

✓ هدى بومالة

إشراف الأستاذ:

د. الطاهر جليط

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ عيان حكيم	جيجل	رئيسا
د/ الطاهر جليط	جيجل	مشرفا ومقررا
د/ لواج منير	جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017م.

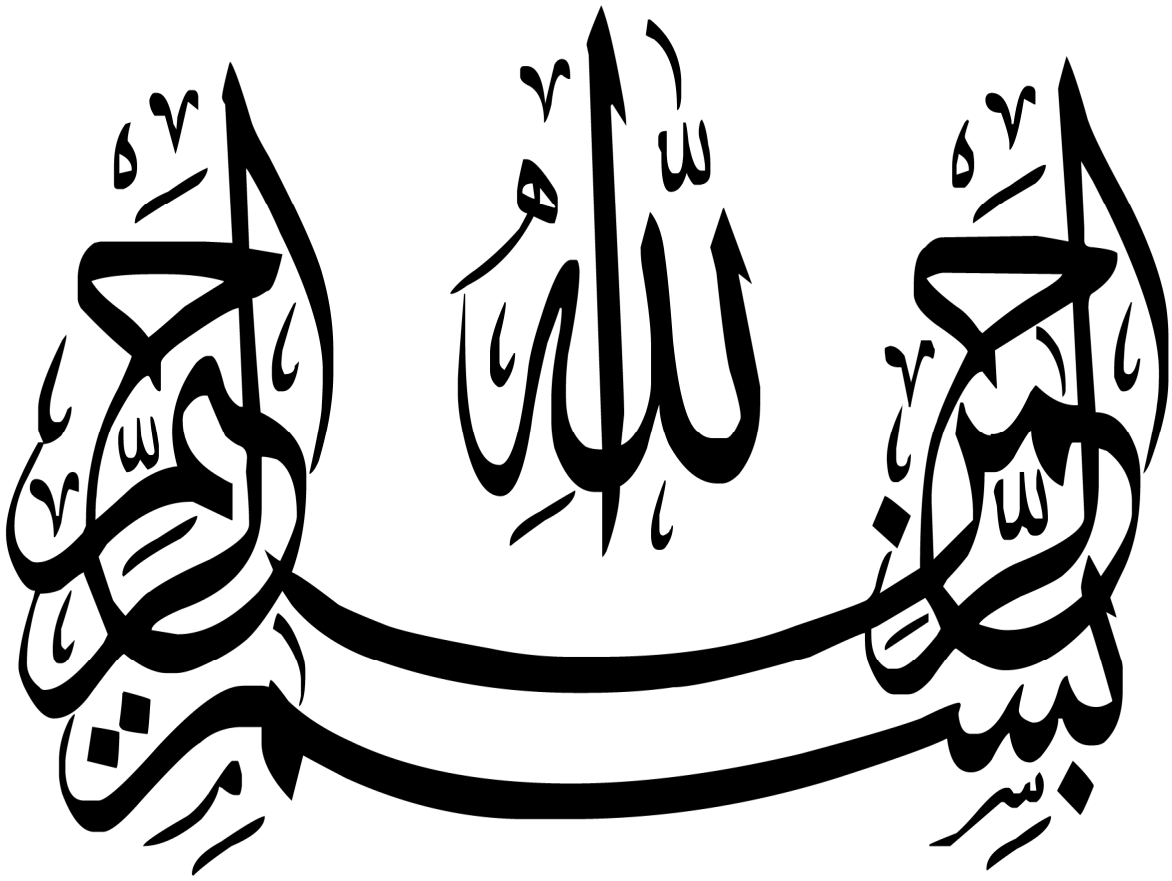
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

شكرا لله على توفيقه وإحسانه، وحمدا له على فضله وامتنانه، على كل النعم الظاهرة والباطنة وأن وفقني لإتمام هذا العمل.

يسرني أن أتوجه بالشكر للأستاذ الفاضل: ***جليط الطاهر*** المشرف على هذا العمل المتواضع وعلى كل ما قدمه لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال فترة إعداد هده المذكرة وأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء. كما وأتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم علوم التسيير خاصة

***الأستاذ حناش إلياس *.**

كما لا يفوتني أن أشكر قسم علوم التسيير على كل ما قدموه لنا من تسهيلات، ولكل من ساعدنا في إتمام هدا العمل وخاصة زملائي وزميلاتي.

أسأل الله عز وجل التوفيق لهم ولي جميعا وشكرا جزيلا.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
بسملة	**I**
الشكر	**II**
فهرس المحتويات	**III**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة	أ- ت
الفصل الأول: الجانب النظري للبنوك التجارية والتنمية الاقتصادية	
تمهيد	05
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	11-06
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية	06
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	07
المطلب الثالث: أهداف ومبادئ البنوك التجارية	09
المطلب الرابع: أنواع البنوك التجارية	11
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	18-12
المطلب الأول: ميزانية: البنك التجاري	12
المطلب الثاني: أقسام البنوك التجارية	15
المطلب الثالث: مخاطر البنوك التجارية	17
المبحث الثالث: عموميات حول البنوك التجارية	26-19
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها	19
المطلب الثاني: ملامح التنمية الاقتصادية	21
المطلب الثالث: مؤشرات واستراتيجيات البنوك التجارية	22
المطلب الرابع: علاقة التنمية الاقتصادية بالبنوك التجارية	25
خلاصة	27

الفصل الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ودور البنوك التجارية فيها	
تمهيد	29
المبحث الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	38-30
المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته	30
المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية لتنمية الاقتصادية	31
المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية لتنمية الاقتصادية	35
المبحث الثاني: معيقات تمويل التنمية الاقتصادية والحلول المبرمجة لها	43-39
المطلب الأول: عقبات تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية	39
المطلب الثاني: عقبات التمويل الخارجية لتنمية الاقتصادية	40
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لإنعاش تمويل التنمية الاقتصادية	41
المبحث الثالث: طرق تمويل البنوك التجارية لعملية التنمية الاقتصادية	50-42
المطلب الأول: تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية	42
المطلب الثاني: تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان المصرفي	45
المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار	48
خلاصة	50
الفصل الثالث: دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطاهير–	
تمهيد	52
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	58-53
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
المطلب الثالث: تعريف وكالة الفلاحة والتنمية الريفية بالطاهي	57
المبحث الثاني: القروض الممنوحة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	63-59
المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	59
المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لنمح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	62
المطلب الثالث: آجال دراسة الملفات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	63

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمنح قرض التحدي والرّفيق	74-64
المطلب الأول: قروض التحدي والرفيق الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة الطاهير-	64
المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع قرض التحدي وقرض الرفيق	67
المطلب الثالث: أثر المشروع على التنمية الإقتصادية	72
خلاصة.	75
الخاتمة	79-77
قائمة المراجع	85-81
ملخص الدراسة	**VI**
قائمة الملاحق	**VII**

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(3-1)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2005	56
(3- 2)	الهيكل التنظيمي لوكالة الفلاحة والتنمية الريفية بالطاهير	58
(3-3)	أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	61
(3-4)	الملفات المقدمة والمقبولة خلال (2013-2017)	64
(3-5)	عدد المبالغ المقّدمة مقابل الملفات المقبولة	66
(3-6)	عدد الملفات المقدمة والمقبولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطاهير –	67
(3-7)	حجم المبالغ الممنوحة مقابل الملفات المقبولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطاهير –	67

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
(1-1)	ميزانية البنك التجاري	15
(1-2)	أهم الاستثمارات الموجهة لدول النامية خلال (1970-1997)	36
(1-3)	الملفات المقبولة مقابل الملفات المقدمة ومبالغ الممنوحة خلال الفترة (2013- 2017).	64
(2-3)	الملفات المقدمة والمقبولة والمبالغ المقدمة لقرض الرفيق	65
(3-3)	فاتورة معدات قرض التحدي للبنك	66
(4-3)	فاتورة معدات لقرض الرفيق للبنك	68
(5-3)	الشروط الخاصة بقرض التحدي	68
(6-3)	الشروط الخاصة بقرض الرفيق	69
(7-3)	جدول اهتلاك لقرض التحدّي	69
(8-3)	جدول الاهتلاك لقرض الرفيق	70
(9-3)	جدول توقعات النتائج لقرض التحدّي	71
(10-3)	توقعات النتائج بالنسبة لقرض الرفيق	72

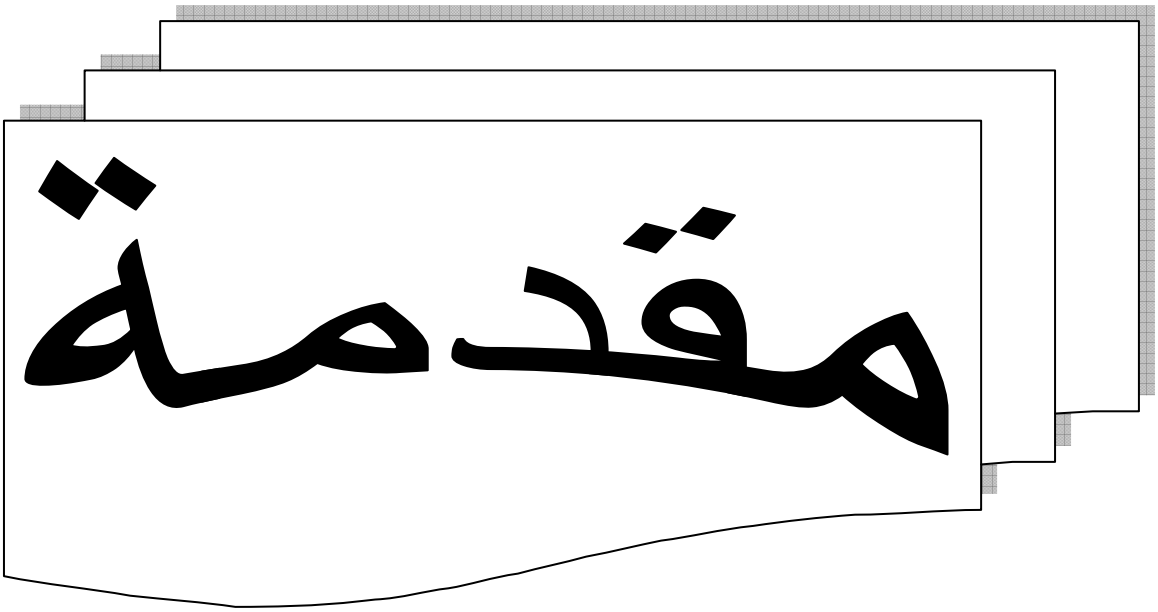
مقدمة

نظرا للتطورات العالمية وما يصاحبها من مشكلات اقتصادية متشابكة ومعقدة، ومن أجل مواجهة طموحات التنمية الاقتصادية، في ظل الوضع الراهن لهيكل الاقتصاد العالمي وما يجوبه من تغيرات وتأثيرات العولمة والتقدم التكنولوجي، يبرز دور المصارف التجارية لتلعب دورا مهما ورئيسيا في تطور البلدان وتقدمها، اقتصاديا واجتماعيا، كونها تحتل مكانة متميزة بين القطاعات الاقتصادية، وفي بناء الهيكل الاقتصادي للبلد.

وفي ظل المراحل التي مرت بها المنظومة المصرفية الجزائرية، تم توسيع مجال عمل البنوك التجارية بما يتلاءم واتساع دائرة النشاط الاقتصادي، وبذلك تزداد أهمية دورها في دفع عجلة التنمية، بما يتوافق وتطورات الأنظمة السائدة في السوق.

تعتبر البنوك التجارية المحرك الأساسي لتمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر، وذلك من خلال العمليات التي تقوم بها من ائتمان مصرفي واستثمارات، وإقراض للعملاء، ومن أجل فك الإبهام والغموض حول هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

- كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما علاقة البنوك التجارية بالتنمية الاقتصادية؟
- هل تمول البنوك التجارية عملية التنمية الاقتصادية بنفس الطريقة؟
- هل تمكنت البنوك التجارية من إحداث تغيير على مستوى القطاعات الاقتصادية؟

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات والاستفسارات وضعنا مجموعة من الفرضيات كحلول مؤقتة لها كالتالي:

فرضيات البحث:

- تبرز علاقة البنوك التجارية بالتنمية الاقتصادية من خلال عمليات الإقراض التي تقوم بها لدعم كل من القطاع العام أو الخاص.
- تختلف طرق تمويل البنوك التجارية لتنمية الاقتصادية باختلاف المشاريع الممولة.
- استطاعت البنوك التجارية وبشكل كبير في تمويل التنمية الاقتصادية.

أهمية دراسة الموضوع:

تكمن الفائدة من اختياري لهذا الموضوع لما له من صدى كبير وسط الأفراد والدول والعالم ككل، لأن الكل يبحث عن الأسباب والطرق والوسائل المساعدة من أجل تمويل التنمية الاقتصادية والنهوض بها، بما يتلاءم والتقدم الحاصل بالعالم.

أهداف الدراسة:

انطلاقا من أهمية موضوع تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق البنوك التجارية قمنا بحصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- توجيه هذه المذكرة للمهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية وسبل تحقيقها ودور البنوك التجارية فيها.
- التعريف بواقع البنوك التجارية وأهم الوظائف التي تقوم بها خاصة بعد توسيع دائرة نشاطها بما يتلاءم وتطورات السياسات المالية والنقدية والاقتصادية.
- التعريف بدور البنوك الفلاحية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال دعمها للقطاع الفلاحي باعتباره من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد.

منهج البحث وأدوات التحليل:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة هو منهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف مهام ووظائف البنوك التجارية، ومساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على معطيات إحصائية من جداول وأشكال كدعم للمعلومات التي قدمناها بالإضافة إلى مراجع باللغة العربية والأجنبية.

أقسام الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بتجزئة هذا البحث إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في:

الفصل الأول: الجانب النظري للبنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، بحيث تطرقنا إلى مفاهيم عامة حولهما ووضحنا الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية، ومهمة كل قسم فيه، وتحدثنا عن أهم العراقيل التي تواجه هذه البنوك، كما تطرقنا في الأخير إلى العلاقة التي تربط هذه الأخيرة بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى طرق تمويل التنمية الاقتصادية، تحدثنا عن دور البنوك التجارية فيها، كما سلطنا الضوء على العراقيل التي تواجهها والحلول المقترحة لها.

الفصل الثالث: ولقد خلصت دراستنا إلى أحد البنوك التجارية ألو وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كي نمزج بين الجانب النظري والتطبيقي، حيث قمنا بتعريفه، وذكر أهم وظائفه وأهدافه وتطرقنا إلى أحد وكالاته والتي

كانت محل دراستنا الميدانية، وتعرفنا على نوع من أنواع القروض التي تمنحها وكالة الطاهير للفلاحة والتنمية الريفية، وهو قرض التحدي وقرض الرفيق، لتخلص هذه الدراسة إلى أثارهما على التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية .

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.

المبحث الثالث: عموميات حول التنمية الاقتصادية.

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من بين المؤسسات المالية الأكثر فعالية، لما تحظى به من وظائف مالية متميزة كخلق النقود، وقبول الودائع وغيرها، وقد ازدادت أهميتها أكثر فأكثر من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية ومن أجل التوضيح أكثر قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية وأهم وظائفها وأهدافها والعوامل المؤثرة على نشاطها والخطر الناتج عنها، إضافة أيضا إلى عرض محتوى ميزانية البنك التجاري وأقسامه، وفي المبحث الثالث نضرنا إلى لمحة عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهم ملامحها، والمؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لتحديد معدل التنمية، بالإضافة إلى الإستراتجيات التي تتبعها في دفع وتيرتها نحو الأمام بما يتواكب وتغيرات الجغرافيا الاقتصادية، وفي الأخير أبرزنا العلاقة التي تربط التنمية الاقتصادية بالبنوك التجارية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

تعود أهمية البنوك التجارية لتاريخ نشأتها، بالإضافة إلى الوظائف التي تقوم بها سواء التقليدية أو الحديثة، وهذا من أجل تحقيق الأهداف التي سطرتها، بحيث تختلف من بنك تجاري إلى آخر وهذا حسب نشاط كل بنك، وسنتطرق لها بالتفصيل فيمايلي:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى التي شهدت ظهور فئة الصرافين والمرابين والصاغة في أوروبا، وخاصة المدن التي اتسمت بنشاط تجاري كبير مثل البندقية وبرشلونة وقد كانت هذه الفئة تقبل ودائع الأفراد مقابل شهادات اسمية (اسم المودع) بقيمة المبالغ المودعة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصاريف وهي إيداع الأموال، وقد أنشئ أول مصرف تجاري سنة 1587م بالبندقية ثم بنك فرنسا في 1800م، وقد اقتصر أعمال البنوك التجارية في بادئ الأمر على قبول الودائع وتحويل من حساب لحساب وبإجراء المقايضة بين الكمبيالات التجارية والشيكات.[1]

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية Bank Central

التعريف1: هي مصاريف تجمع أموال الزبائن في صورة ودائع، وتوظفها في عمليات عديدة كتشجيع التجارة الخارجية وقبول خصم الكمبيالات، وهي مؤسسات مالية دورها قبول الودائع بأشكالها المختلفة ومنح الائتمان بصورة مباشرة إلى المقترضين أو من خلال الأسواق المالية.[2]

التعريف2: المصاريف التجارية هي مؤسسات مالية تعمل كوسيط بين المدخرين والمقترضين من أجل الاستثمار أو شراء منازل وغيرها، إذن المصرف التجاري هو مؤسسة مالية تقبل الودائع وتمنح القروض وهذه الودائع يمكن تحويلها على شكل صكوك أو حسابات توفيره.[3]

الفرع الثالث: أهمية البنوك التجارية

وترجع أهمية البنك التجاري إلى عدة اعتبارات وهي:

-البنك التجاري أكبر الوسطاء التجاريين وأقدمهم؛

---

[1]- إسماعيل عبد الرحمن، **مفاهيم ونظم اقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي-**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2000 م، ص،ص221،220.

[2]- صادق راشد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري لنشر والتوزيع، 2016م، ص170.

[3]- أبو قاسم الطبولي، **مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي**، الطبعة الثانية، دار الكتب الوطنية بنغازي، 1997م، ص112.

– كما يتميز بوظائفه التخصصية الأخرى كمنح الإعتمادات المستندية لزبائن وجلب مختلف الإدخارات وتمويل أنواع عديدة من الاستثمارات؛

– لها دور هام جدا في التأثير على عرض النقود، فهي لا تقبل الودائع فقط بل تقود لانتشارها أيضا، وهي بذلك تعتبر أكبر الوسطاء الماليين تأثيرا على الاقتصاد ما جعلها هدفا لسياسات النقدية، ومحل تركيز من طرف البنك المركزي.[1]

– تسهل من عمل الأسواق المالية فوجودها يضمن عملية تحويل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب الفرص الاستثمارية ولديهم نقص في الأموال.[2]

الفرع الرابع: خصائص البنوك التجارية

تقوم البنوك بتسهيل تدفق الأموال من المدخرين إلى المقترضين وتعكس الخصائص المالية للبنوك قيود التشغيل تفرضها الحكومة والأسواق التي تعمل فيها كسوق الصرف الأجنبي، ويمكن أن نميز ثلاث خصائص أساسية وهي:[3]

1- تملك البنوك حجم قليل من الأصول الثابتة، لأن وظيفتها بالأصل مالية، ولهذا تنخفض التكاليف الثابتة في البنك وكذلك نفقات التشغيل؛

2- يتم دفع العديد من الالتزامات بالبنك عند الطلب ويكون أغلبها قصير الأجل، ولهذا تمنح فرصة للمودعين لإعادة التفاوض بخصوص معدلات الفائدة على الودائع وكلّها نتيجة تغيرات للمعدلات الموجودة في السوق، وهكذا يتغير معدل الفوائد مع المعدلات السوقية، حيث يعتبر هذا التغير بحد ذاته مشكلة عند تخصيص وتسعير الأصول؛

3- تعمل البنوك بحقوق الملكية منخفضة مقارنة بشركات غير مالية وهو ما يؤدي إلى زيادة الدفع المالي وتقلب المكاسب؛

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها الغير نقدية، ويمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وحديثة.

---

[1] – عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م، ص، ص112،111.

[2] – غالب عوض الرفاعي، **اقتصاديات النقود والبنوك، الجزء الأول الأساسيات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م، ص17.

[3] – طارق عبد العالي حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية وتحليل العائد والمخاطرة**، الإسكندرية،1999م، ص51.

الفرع الأول : الوظائف التقليدية: يمكن تلخيصها في المهام التالية:

1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بمختلف أشكالها؛

2- تشغيل موارد البنك مع مراعاة التوفيق بين السيولة والربحية وضمان الأمن، ومن أهم أشكال تشغيل الاستثمار ما يلي:

أ- منح القروض والسلف وفتح الحسابات الجارية المدينة؛

ب-تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانه.[1]

ت- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها لمصلحة عملائها؛

ث-تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛

ج-تقديم الكفاءات وخطابات الضمان للعملاء؛

ح-التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية والتحويلات الداخلية ومنها الخارجية؛

خ-تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛

د- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة؛

ذ- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.[2]

الفرع ثاني: الوظائف الحديثة

1- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الإرشادات الاقتصادية والمالية؛

2- منح القروض العقارية وفق تنظيم معين وضمن شروط محددة؛

3- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية من خلال تمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل نسبيا؛

بالإضافة إلى :

- وظيفة التوزيع: توزيع كافة الأموال للإنتاج وإعادة الإنتاج و المولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه و ذالك عن طريق الائتمان.[3]

- وظيفة الإشراف والرقابة: متابعة القروض التي منحتها والتأكد من استخداماتها المناسبة، لتأكد من موافقة ما خطط له من ما هو محقق؛

---

[1]- منير إسماعيل أبو شاور، **نقود وبنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة العربي لنشر والتوزيع، 2011م، ص185.

[2] - عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية،2003م، ص، ص112، 113.

[3] - محمود حسن رضوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2001م، ص56.

- بيع وشراء العملات الأجنبية والتعامل بالشيكات السياحية، والحوالات المالية، ودفع قيمة الشيكات المسحوبة على أحد البنوك.[1]
- خلق النقود وهي أهم وظيفة يقوم بها البنك التجاري.[2]

المطلب الثالث : أهداف ومبادئ البنوك التجارية

الفرع الأول : أهداف البنوك التجارية

رغم الآراء والأفكار وطرق التسيير داخل البنوك التجارية إلا أنّ هناك مجموعة من الأهداف تشترك فيها وهي:

1- **الربحية profitability:** فالأمر الذي لا شك فيه أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية، لأنه إذا تدهورت أوضاعه ونجم عنها خسائر، فإن المساهمين فيه عادة يقومون ببيع أسهمهم، ويمكن أن يقوموا ببيع البنك حسب رأي الأغلبية.[3]

2- **السيولة liquidité**: وهي قابلية الأصل لتحويل نقدا بسرعة وبدون خسارة من أجل مواجهة الالتزامات مستحقة الدفع، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية، لأن توفر السيولة معناه أن البنك لا يستطيع أن يقول لمودعيه تعالوا غدا، بل يقوم بالدفع لهم مباشرة وبدون أي عائق، وأيضا عندما يمنح البنك التجاري ائتمان للحكومة، وتكون إما سيولة حاضرة، أو سيولة شبه نقدية.[4]

3- **الأمان والضمانSecurity**: وهو أن تحمي البنوك نفسها من مخاطر التصفية الإجبارية، أي مخاطر عدم التسديد العملاء للقروض التي منحت لهم، أو مخاطر السرقة والاختلاس ...إلخ، لأنه لو حدث خلل فإن المودعين يقومون مباشرة بسحب ودائعهم بهذه الطريقة يضطر المصرف للإغلاق والإعلان عن إفلاسه بالإضافة إلى هذه الأهداف يسعى أيضا البنك التجاري أيضا إلى نمو موارده بزيادة حصصه في السوق المصرفي، والتوسع الجغرافي، وكفاءة وفعالية الجهاز المصرفي، وأهداف الابتكار والتطوير.[5]

---

[1] – محمود يونس، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، كلية التجارة، سنة 2002م، ص217.

[2] – ثريا عبد الرحيم الخزرجي، **الأسس النظرية والتطبيقية في المصاريف التجارية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، سنة 2012م، ص147.

[3] – حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار النشر الكندي، الأردن، 2002م، ص208.

[4] – محمد عزت فزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار النهضة الحديثة، 2002م، ص295.

[5] – إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار المنهل، السعودية 2002، ص295.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة البنوك التجارية

من أجل السير الحسن للبنوك التجارية لابد من التركيز على مجموعة من الفوائد والمبادئ الأساسية من أجل اكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها وأهم هذه المبادئ:

1- **السرية:** إن المعاملات بين البنك وعملائه قائمة على الثقة المطلقة، فالمودع لما يودع أمواله بالبنك، يقدم هذا الأخير له مجموعة من التعهدات ببعض الخصوصية التي تعد من الأسرار الخاصة، فلا يجوز للبنك أن يشيعها وإلا سيفقد عملائه.

2- **حسن المعاملة:** إن المعاملة الحسنة التي يتلقاها الزبائن هي أساس تحويل العملاء العرضيين إلى عملاء دائمين، وهي التي تجدب العميل إلى هذا البنك بحيث يجب على البنك اختيار العاملين فيه وتدريبهم بطريقة جيدة من أجل تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملائه، وأن يتصف العاملين بالشهامة والصدق والاهتمام بشعور المتعاملين والحرص على مصلحتهم.

3- **الراحة والسرعة:** شعور العميل بالراحة داخل البنك يجعله كثير التردد عليه وذلك ليحرص البنك على توفير أماكن مناسبة لاستقبال الزبون، وتوفير أجهزة تكييف الهواء وغيرها وأيضا الحرص على سرعة تقديم الخدمة للعميل حتى لا يشعر بالضجر وذلك باستخدام أجهزة آلية حديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة بسرعة وأمان.[1]

4- **كثرة الفروع:** يسعى البنك التجاري إلى توسيع نشاطه وذلك بفتح فروع عديدة في أماكن مختلفة، ويعود على البنك بالفوائد كثيرة مثل:

- تسهيل على العملاء إجراء معاملاتهم في وقت قصير؛
- البنك كثير الفروع يتمتع بنشطات كبيرة؛
- توزيع المخاطر على الفروع يقلل من حدتها وسهولة تعامل معها؛
- سهولة وسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عملات عن عملية التحويل.[2]

[1] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2002م، ص28.

[2] – عصام عمر، **بنوك الوضعية والشرعية**، دار التعليم الجامعي، 2012م، ص45.

المطلب الرابع: أنواع البنوك التجارية:

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع هي:

1- **بنوك ذات فروع:** وغالبا تكون البنوك التجارية لها فروع عديدة في كافة أنحاء البلاد وكل فرع مسؤول عن تدبير شؤونه، فيما يخص السياسات والمسائل المركزية الهامة، وتتميز بمنح قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل وسرعة استرداده؛

2- **بنك السلاسل:** نمو حجم البنوك التجارية وتضخم أعمالها، أدى إلى نشأة هذا النوع من البنوك حيث يستمد نشاطه من خلال فتح سلاسل متعددة، تحت إشراف مركز رئيسي يحدد لها السياسات العامة ونسق أعمالها وتوجد بالأكثرية في الولايات المتحدة الأمريكية؛

3- **بنوك المجموعة المقايضة:** وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية فتتملك معظم أموالها وتشرف على إدارتها وهي ذات طابع احتكاري؛

4- **البنوك الفردية:** وهي صغيرة تمتلكها الأفراد وشركات الأشخاص ويقتصر عملها عادة على مناطق صغيرة، ومعظم استثماراتها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي لها القدرة على التحول لنقد في وقت قصير وبدون خسائر.[1]

5- **البنوك الصناعية:** وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم تسهيلات مباشرة وغير مباشرة إلى المنشآت الصناعية ولفترات مثل: بنك الإنماء الصناعي الموجود بالأردن.

6- **البنوك الإلكترونية:** هي بنوك القرن الواحد والعشرين، فهي غالبا تكون في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تعبر عن النمط اللانقدي أي عدم التبادل وحمل النقود، بل تستخدم معاملات الإلكترونية داخلها،من أجل التبادل، وتتميز بالسرعة والدقة والعمل دون توقف وفي كل الأوقات أي أنها عبارة عن منافذ لتسليم الخدمات المصرفية القائمة على الحسابات الآلية **CBDS** مثل آلات الصرف الذاتي **ATM**.[2]

7- **البنوك المنزلية:** وهي البنوك التي تقدم خدماتها للقطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والأسمدة وأيضا استئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية والخدمات الزراعية التي تقدمها هذه البنوك.[3]

---

[1] – عامر الخطيب، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2012م، ص11.

[2] – طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية 2007، ص، ص121، 122.

[3] – محمد عزيز وآخرون، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002، ص233.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية والعوامل والمخاطر المؤثرة في نشاطها

سنتطرق في هذا المبحث إلى ميزانية البنك التجاري وأقسامه وأهم العوامل المؤثرة فيه والمخاطر التي تواجهه وطرق الحد منها.

المطلب الأول: ميزانية البنك التجاري

تنقسم إلى جزئيين رئيسيين هما جانب الأصول، وجانب خاص بالخصوم كما هو موضح فيمايلي:[1]

الفرع الأول: جانب الأصول (الإستخدمات أو الموجودات)

يتم استخدام أموال البنك، عن طريق قائمة من الإستخدامات تتدرج تنازليا في درجات سيولتها وتصاعديا في معدلات ربحيتها ويمكن حصرها في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وهي الأصول ذات سيولة تامة، وتعتبر كخط دفاع أولي للبنك لمواجهة السحوبات مثل الرصيد الاحتياطي وهو عبارة عن نقود في شكل عملات معدنية أو ورقية، إما في البنك ذاته، أو الاحتياطي لدى البنك المركزي.[2]

المجموعة الثانية: وتنقسم إلى عدة أنواع حسب درجة السيولة:

1- الأصول شبه نقدية أو شديدة السيولة: وهي أرصدة مستحقة الدفع على البنوك المحلية أو الأجنبية، تتميز بمعدل منخفض، وهي الخط الدفاعي الثاني لمواجهة؛

2- الأوراق المالية الحكومية: وتشتمل أدونات الخزينة قصيرة الأجل، والسندات الحكومية طويلة الأجل وتتميز كذلك بكونها عالية السيولة بالنسبة أدونات قصيرة الأجل لأنها يمكن بيعها بسرعة وإمكانية الحصول على قروض بضماناتها؛

3- الكمبيالات المخصوصة: وتشمل عملية الإقراض قصيرة الأجل من خلال خصم الكمبيالات وذلك لقصر المدة مابين خصم واستحقاق الكمبيالة، وتتميز بسيولة عالية، بسبب إمكانية إعادة خصمها لدى البنك المركزي؛

4- القروض والسلف: وتكون قصيرة الأجل في أغلب الأحيان، وتعود بالربح للبنك من خلال معدلات الفائدة التي تفرض عليها.[3]

---

[1] – عاطف جابر طه عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008م، ص274.

[2] – ياسر جابر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك في فلسطين**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2002م، ص32.

[3] – جمال الدين خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002م ، ص87.

المجموعة الثالثة: ويعتمد عليها البنك في تحقيق أكبر نسب من الربحية وذلك من خلال ما استخدامها في الاستثمارات الصناعية طويلة الأجل، لأن معظم الودائع تكون لمدة طويلة الأجل لكن هناك عائق أمامها هو السحوبات المفاجئة في حالة عدم توفر سيولة مالية مثل:

- القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل؛
- الأوراق المالية طويلة الأجل؛
- الاستثمارات الحقيقية والأصول الثابتة.[1]

الفرع الثاني: جانب الخصوم

وهي تشتمل كل هذه الالتزامات ورأس المال وهي:

المجموعة الأولى: الالتزامات: وتندرج تحت هذه المجموعة كل من:

1- **الودائع:** وتتضمن العناصر التالية:

1- أ – أرصدة الودائع تحت الطلب وهي:

- الحسابات الجارية
- الأرصدة الذاتية في الحسابات المدينة.[2]

1- ب – أرصدة الودائع الآجلة وهي : وهي الحسابات لأجل وبأخطار

1- ج – أرصدة الودائع الادخارية (حسابات التوفير)

كما تتضمن هذه المجموعة حسابات التأمين والقيم المستحقة الدفع كالشيكات والحوالات وخطابات الدورية المستحقة الدفع، الودائع بالعملات الأجنبية وتفصل هذه المكونات في الخانة الفرعية؛

2 – **الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلون:** وتمثل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء التجارية وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلون بالخارج والناتجة عن التعامل المصرفي فيما بينها.[3]

3 – **المبالغ المقترضة من المؤسسات المصرفية:** وتشمل الأموال المقترضة سواء القصيرة أو الطويلة الأجل من البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك والمراسلون بالخارج.[4]

---

[1] – محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، 2003م، ص76

[2] – محمود يونس ، **اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م ،ص،ص228،227.

[3] – عيد الغفار الحنيفي وآخرون، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص، ص219،218.

[4] – رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **النقود والمصارف**، الطبعة العربية الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص81.

4 – المخصصات المخبئة لمقابلة الالتزامات الخارجية: ويعد مخصص للمكافآت ترك الخدمة من أهم بنود هذه المجموعة من المخصصات بالنسبة للبنوك التي تتضمن أيضا مخصص الضرائب ومخصص التعويضات القضائية.

5- الخصوم الأخرى: وتمثل القيود وتحت تسوية الإيرادات المدفوعة مقدما، والمصروفات المستحقة والأرصدة والأرباح غير الموزعة والتي لم يتم دفعها لمستحقاتها والحسابات الأخرى التي تندرج تحت أي من المجموعات المحاسبية السابقة.[1]

المجموعة الثانية: حسابات رأس المال: وتشمل هذه المجموعة الرئيسية المجموعات المحاسبية التالية:

1- **رأس المال:** هو التزام على البنك بصفة شخصية قانونية من قبل المالكين ونميز:

أ- رأس مال الاسمي: وهو مبلغ الذي صدر به قرار إنشاء البنك؛

ب- رأس المال المدفوع: هو ما طالب به البنك ودفعه المساهمون فعلا وهو الذي يظهر في الميزانية، ولا يرد ثانية للمساهمين في حالة فشل البنك في حل أزماته، إلا بعد حلها، وتسديد ديونه، ويمكن أن يعادل هذا الأخير الاسمي أو يقل عنه.

2- **الاحتياطات:** ويشمل كل من الاحتياط القانوني والاحتياطات الأخرى، كما يمكن أن تشمل هذه المجموعة على حقوق مالكي البنك، بحيث تعدل من جانب أجهزة الدولة لأنها تعد مصدر أساسي لحماية أموال المودعين حيث تعد خط دفاع الأول لامتصاص الخسائر كما تعتبر ضمان لعمليات الاقتراض.[2]

3- **المخصصات التقويمية:** مثل مخصصات الأملاك إن وجدت في إطار التنظيم المحاسبي للبنوك واستبدال الأصول الثانية والديون المشكوك في تحميلها، وانخفاض قيمة الأوراق المالية، وهذه المخصصات ترتبط بجانب الأصول في الجانب الآخر في القائمة المركز المالي، ويلعب على نسبة هامة من حجم هذه المخصصات طبيعة الاحتياط لأن البنوك تستهلكها في نسبة شرائها، كما أنها تخصص مخصصات لسلفيات المشكوك في تحصيلها، ما تعرف احتياطات مستترة، من أجل دعم البنوك نظرا للعمليات التي تقوم بها وتعرضها للمخاط.[3]

---

[1] – أسامة كامل، **النقود والبنوك**، مؤسسة الوورد الشؤون الجامعية، البحرين، 2002، ص111.

[2] – إسماعيل محمد هاشم، **السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية**، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، 2011، ص63.

[3] – السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص69.

ولنتعرف كيف تتوزع هذه الأصول والخصوم داخل الميزانية لدينا هذا النموذج المعتاد لميزانية البنك التجاري وذلك يظهر من الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (1-1): ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
1- النقدية	1- رأس مال المدفوع
2- أرصدة لدى البنك المركزي	2- الاحتياطات
3- أرصدة لدى البنوك والمراسلون في الداخل و الخارج	3- المخصصات
	4- أرباح غير موزعة
4- شيكات وحوالات تحت التحميل	5- الودائع بأنواعها
5- أوراق الخزينة	6- أرصدة على البنوك الأخرى والمراسلون
6- أوراق مالية	7- القروض والبنك المركزي وغيره
7- القروض بأنواعها وتسهيلات الإئتمانة	8- شيكات وحوالات مستحقة الدفع
8- أصول ثابتة	9- التزام أخرى من قبل العملاء
9- أصول أخرى	10- خصوم أخرى
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

وتعود أهمية تحليل ميزانية البنك التجاري لتصرف إلى:

- الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة للبنك كالاقتراض والائتمان والاستثمار؛
- التعرف على نتائج التحليل المالي للمصادر والاستخدامات أموال البنوك وهي تكشف عن أداء البنك؛
- التعرف على نقاط القوة والضعف المركز المالي للبنك بالمقارنة للبنوك الأخرى.[2]

المطلب الثاني: أقسام البنوك التجارية

تختلف أقسام البنوك التجارية من حيث تعددها وحجمها حسب الخريطة التنظيمية للمصرف إلا أنه هنالك تقسيمات ثابتة على مستوى المصارف وهي:

1- **قسم الودائع:** ويتألف هذا القسم من ثلاث مصالح وهي:

[1] - أحمد فريد مصطفى وآخرون، **الاقتصاد النقدي والدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 293.

[2] - سمير الخطيب ، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك** ، منشأة المعارف الإسكندرية، سنة 2008، ص170

- مصلحة الودائع الجارية؛
- مصلحة حسابات التوفير؛
- مصلحة ودائع لأجل؛

2- **قسم الصندوق والغرف المحصنة:** ويتألف من مصلحة الخزينة وهي حلقة الوصل بين الإيرادات والصادرات البنك، أما المصلحة المحصنة فهي توفر الحماية من السرقات والحرائق ومخاطر أخرى وهي بدورها تنقسم إلى مصلحتين هما مصلحة الحوالات الخارجية، وتتولى عمليات التحويل الخارجي مثل وساطتها المالية بين المصدرين والمستوردين لدعم عملية التبادل ومنه والوتيرة الاقتصادية.[1]

3- **قسم الأوراق التجارية:** يتولى هذا القسم سندات السحب والكمبيالات وسندات قابلة للتظهير

4- **قسم الكفالات:** يتولى إصدار الخطابات الضمان، والتأكيد من شروط الخطاب أو ما يسمى بالكفالة ودراسات قبل إصدار الخطاب؛

5- **قسم الإعتمادات المستندية:** يتولى الوساطة بين المصرف والمستورد والمصرف والمراسل عن طريق كل ما يتطلبه فتح الاعتماد المستندي؛

6- **قسم الاستثمارات والمستندات:** يتولى هذا القسم من عمليات الاستثمار من شراء الأوراق المالية وتجارية مثل الأسهم والسندات، وأدونات الخزينة.

7- **قسم المقاصة والتسويات:** ويتولى عمليات العملاء كتخصيص الشيكات كما يسجل الشيكات، والأوراق التجارية والحوالات والاعتمادات التي تقيد على حساب العميل؛

8- **قسم الاستعمالات والأخطار المصرفية:** يتولى الحصول على معلومات العملاء التي يحتاجها المصرف خاصة الدين منحت لهم تسهيلات، كما يتولى مهمة التبادل في المعلومات مع بقية المصارف.[2]

9- **قسم البضائع والتخزين:** يتولى تخزين بضائع العملاء والحفاظ عليها، مقابل عمولة.

10- قسم المحاسبة: يتولى مسك دفاتر المحاسبة الصادرة من الإدارة العامة، ويعد الحسابات النظامية الدورية، وميزان مراجعة الأرباح والخسائر؛

11- **قسم شؤون الموظفين:** يتولى الموظفون الجدد ويرعى شؤونهم وشؤون القدامى؛

12- **قسم السكريتاريا:** يتولى طبع التعليمات التي يصدرها المدير العام والإدارة العامة على وتوزيعها على الأقسام، ويحضر لأعمال مجلس الإدارة.

---

[1] – جميل السعودي، **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**، الطبعة الأولى، دار الزهران لنشر والتوزيع، عمان، 2013 م ، ص83.

[2] – حسن جميل بدري، **البنوك، مدخل محاسبي وإداري**، الطبعة الأولى، دار الوراقة لنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص25.

13- **قسم الطباعة والمراسلات:** يتولى مهمة طباعة المراسلات الصادرة والواردة ويسجلها ويحفظها ويوزعها على بقية الأقسام المعنية بها.[1]

الفرع الثالث: اعتبارات السياسة النقدية والائتمانية

يتأثر البنك التجاري بالسياسة النقدية الائتمانية المرسومة من طرف السلطة من حيث تأثيرها على الخصم أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان والتي تؤثر بدورها على حجم وأنواع الائتمان والمقدم من طرف النظام المصرفي.[2]

الفرع الثالث: الاعتبارات السياسية المصرفية السليمة

وهي ترجع للأعراف والعادات المصرفية السليمة أو تندرج تحت هذه الاعتبارات:

أ- اعتبارات تتعلق بالحذر والحيطة في رسم السياسات الداخلية بالمصرف التجاري سواء من حيث إتباعه لسياسة تمويليه محافظة أو توسعية، ومدى الدقة والالتزام بقواعد المعمول بها، والأسلوب الذي تتبعه إدارة البنك أثناء دراسة تمويلية للمشاريع المختلفة؛

ب- اعتبارات التوفيق بين عوامل الربحية والسيولة لمقابلة التزامات المصرف تجاه المودعين من ناحية، مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من تشغيل أمواله من ناحية، مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من تشغيل أمواله من ناحية أخرى، وهو ما يعبر عنه بالتوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان؛

ت- اعتبارات في التعامل مع العملاء وتنمية النشاط المصرفي عموما كما هو الحال لبعض العملاء احتفاظا بمعاملاتهم الجيدة الأخرى ذات الحجم الكبير.[3]

المطلب الرابع: المخاطر التي تقع فيها البنوك التجارية

الفرع الأول: مخاطر السيولة

تهدف البنوك التجارية إلى تعظيم الربحية وذلك من خلال تقديمها الخدمات المصرفية والائتمان وهذا ما يدفعها إلى استخدام أموالها بما يعود عليها بأكبر قدر من الأرباح الممكنة، إلى أنه هنالك تعارض بين المودعين في عمليات الاقتراض، والإقراض سواء طويلة أو قصيرة الأجل وفي حالة سحوبات مفاجئة يضطر البنك إلى بيع أصوله بالبنوك الأخرى لتوفير السيولة اللازمة لتغطية هذا الخطر، وفي حالة كانت هذه البنوك كلّها في نفس المشكلة بحيث لا تستطيع تقديم العون لبعضها البعض تتعرض لخطر السيولة.[4]

---

[1] - جميل السعودي، مرجع سبق ذكره، ص،ص85،86.

[2] - ناظم محمد النوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار الزهران لطباعة والنشر، عمان، 2007، ص213.

[3] - صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سبق ذكره، ص33.

[4] - عبد الغني حامد وآخرون، **النقود والبنوك**، مؤسسة الورود العالمية، البحرين، 2002، ص،ص121 ، 122.

الفرع الثاني: مخاطر الائتمان

كلما تحصل البنك على أحد الأصول المربحة فإنه يتحصل عدم القدرة المقترض على وفاء برد الأصل الدين وفوائده وفقا لتواريخ المحددة، وهناك أنواع مختلفة لأموال التي تتميز باحتمال عدم القدرة على السداد وتمثل القروض أكبر أنواع مخاطر الائتمان، فالتغيير في بيئة الاقتصادية ومحيط العمل يؤثر على النفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، وأيضا عدم قدرة المقترضين على إعادة الدين من شخص لآخر وذلك حسب نشاط كل فرد، فتأثير هذه الظروف يؤدي بالفرد إلى عدم السداد ومنه وجود أموال البنك لدى الغير ولا يمكنه استرجاعها نظر لظروف المقترضين.[1]

الفرع الثالث: مخاطر التشغيل

هي احتمالية الخسارة التي تنشأ عن فشل عدم كفاية كل من العمليات الداخلية للعاملين، والأنظمة والأحداث الخارجية، ومن بين هذه المخاطر التشغيلية نذكر ما يلي: الاختلاس، الرشوة ، تجاوز الإصلاحات في تداول العملات الأجنبية والأوراق المالية، فشل في الأنظمة التكنولوجيا، خسارة أصول خاص بالعملاء الخطأ المحاسبي، عدم احترام السرية في العمل وغيرها من المخاطر.

الفرع الرابع: مخاطر السوق

وهي الخسارة التي يمكن أن تنجم من جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية ومن أهم هذه المخاطر نذكر: مخاطر التسعير، مخاطر أسعار الفائدة الصرف بحيث تحدث:

- مخاطر أسعار الفائدة من احتمال انحراف عن النتائج المتوقعة في الأعمال ذات الدخل الثابت و التي تنجم عن تحركات غير متوقعة في أسواق النقد ورأس المال؛
- مخاطر أسعار الصرف: وتنجم عن الانحراف عن التحركات المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية وتنتج أيضا من تقلبات المستمرة المنتجات معينة؛

الفرع الخامس: المخاطر الأخرى

والمقصود بها المخاطر القانونية (فقدان قيمة أصل وما ينتج عنه في عدم توفر نص قانوني ينص عليه)، وأيضا المخاطر الإستراتيجية (مثل عدم وجود إستراتجية أي مسار محدد لعمل البنك) بالإضافة إلى عمليات الإلكترونية للبنك.[2]

---

[1] – محمد محمود عبد ربه، **دراسات في محاسبة التكاليف، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية**، الإسكندرية 2000، ص42.

[2] – عبد الغني حامد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص،ص43 ،44.

المبحث الثالث: عموميات حول التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية موضوع العصر وضرورة أساسية لمواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل خاصة بعد تفشي ظاهرة العولمة والاتجاه نحو اقتصاد السوق، ومنه سنتطرق أولا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها وأهدافها، وما هي ملامحها والعوامل والاستراتجيات التي تطبقها وفي الأخير سنتعرف على أحد موارد التنمية الاقتصادية، ألا وهو البنوك التجارية والعلاقة التي تربطهما.

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية من شخص لآخر، ومن دولة لأخرى، ومن اقتصاد لآخر وهذا يعود إلى الفكر الاقتصادي لكل دولة، وقد اخترنا مجموعة من التعريفات الأكثر قربا لهذا المفهوم وهي:

تعريف1: عرف المفكرين الكلاسيك وعلى رأسهم آدم سميث التنمية الاقتصادية في كتابة "ثروة الأمم" على أنها المنافسة الحرة التي تعمل على رفع الاقتصاد الوطني وتطوره لمدة زمنية طويلة وقد يصل وضعه الساكن بعد هذه المدة، ولكن الاقتصاد الوطني يكون قد حقق تطور كبيرا بحيث يرى بأنه من أجل تحقيق التنمية لابد من توفير الشروط الثلاثة التالية:

1- الربح الكافي في المجتمع؛

2- وفرة المواد الأولية؛

3- وفرة موارد العيش للعمال والمنتجين.[1]

تعريف2: التنمية الاقتصادية هي عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل القومي الحقيقي لدولة، وكذالك الفرد المتوسط خلال فترة معينة، أي أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية إدارية تهدف لزيادة الدخل القومي الحقيقي العام والفردي لفترة زمنية طويلة.[2]

تعريف3: عرفت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي بمقتضاها يجري انتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب هذا التغير العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية لبنية الاقتصادية.[3]

تعريف4: يتبادر لأذهان البعض أن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي مفهوم واحد لكن الحقيقة أن التنمية الاقتصادية تتطلب شرطا أساسيا ألا وهو "التغيير الهيكلي " والمقصود به هو تغيير هيكل النشاط

---

[1] – إسماعيل شعباني، **مقدمة اقتصاد التنمية، نظريات التنمية والنمو واستراتجيات التنمية**، الطبعة الثانية، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1997م، ص60.

[2] – محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص53.

[3] – مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية**، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل لنشر والتوزيع، 2007، ص122.

الاقتصادي في البلد، ويعبر عنه بالتوزيع النشاط الإنتاجي بين القطاعات الرئيسية الزراعية والصناعية والخدمات.[1]

تعريف5 : التنمية الاقتصادية هي العملية التي تحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بالزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكل الإنتاج.[2]

ومن خلال هذه التعريفات السابقة نستنتج أن التنمية الاقتصادية ضرورة لابد منها وذلك من خلال:

- بروز دور الدولة الفعال في عملية التنمية الاقتصادية من خلال التوجيه والتخطيط؛
- من الضروري أن يكون المجهود الاقتصادي المبذول من أجل كسر حواجز التخلف كتنفيذ أحجام كبيرة للاستثمار في المراحل الأولى لتنمية؛
- ميل الدول النامية للأخذ بالتنظيم الاقتصادي بالجمع بين دور المشروع الخاص والعام لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- وضع خطة شاملة تحصر كل الموارد المتاحة وما يمكن الحصول عليه من الموارد الخارجية، وتحديد أهداف الإنتاجية وعمالة كل القطاعات الإنتاجية ومتابعة مدى تحقيقها في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.[3]

وتكمن أهمية التنمية الاقتصادية في الأهداف التي تسعى إليها ونذكر منها باختصار:

- هي وسيلة للتقليل من الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة؛
- التنمية الاقتصادية أداة للاستقلال الاقتصادي؛
- التنمية الاقتصادية وسيلة لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل الحقيقي؛
- التنمية الاقتصادية أداة لتوسيع في الهيكل الاقتصادي؛
- تحقيق الجودة في الحياة (مستوى أفضل، بيئة ثقافية أفضل).[4]

---

[1] – عبد الرحمان يسرى أحمد، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2008، ص304.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص18.

[3] – صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،ب س؛ ص،ص66،65.

[4] – إسماعيل عبد الرحمان وآخرون، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص–ص270–275.

المطلب الثاني: الملامح الأساسية لتنمية الاقتصادية

قام هانري بقياس العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي كمؤشر لنمو العديد من المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والصادرات والواردات والاستهلاك الخاص والاستهلاك العام وغيرها لتحديد أهم ملامح التنمية، أي أهم التغيرات التي تصاحب التنمية الاقتصادية وهي مصنفة إلى ثلاث عمليات:

1- عمليات التركيم Accumulation Processes؛

2- عمليات تخصيص الموارد Resource Allocation Processus؛

3- العمليات الديموغرافية والتوزيعية Démographique And Distribution Processus.

الفرع الأول: عمليات التركيم

تتمثل أولى عمليات التركيم في تكوين الرأس مالي المادي والذي ينعكس في زيادة معدل الادخار ومعدل الاستثمار مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي، كما ينعكس أيضا على نسبة انخفاض صافي التدفقات الرأس مالية في الخارج مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي وهو ما يشير إلى تناقص اعتماد الدولة على التدفقات الرأسمالية في الخارج؛

- أما ثاني عمليات التركيم وترتكز على تكوين رأس مال الشركات والذي ينعكس في زيادة النسبية المنفقة من الدول على التعليم، وزيادة نسبة التسجيل في المدارس بالفئات العمرية المختلفة مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي؛
- أما ثالث عمليات التركيم ترتكز على زيادة متوسط الدخل الحقيقي وهو ما يعكس زيادة الدور الذي تقوم به الحكومة في تنمية المجتمع في جميع المجالات المختلفة كالبنية الأساسية، والتعليم والصحة وغيرها.[1]

الفرع الثاني: عمليات تخصيص الموارد

تصنف بدورها إلى ثلاث عمليات وهي:

- عملية تغيير هيكل الإنتاج: والذي ينعكس في زيادة النسبة التي تحتلها كل من الصناعة التحويلية والخدمات من الناتج المحلي مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي وتناقص النسبة التي يحتلها القطاع الأول؛
- عملية تغيير هيكل الطلب المحلي: وهي تتمثل في تغيير الطلب المحلي والذي ينعكس في تناقص نسبة الاستهلاك الخاص من الطلب المحلي وزيادة نسبة الاستهلاك العام وهذا يعني أن دور الحكومة في تغذية الطلب المحلي مما يؤدي إلى إنقاص نسبة الإنفاق على الغداء من الدخل مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي؛

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص،ص 40، 41.

- عملية تغيير هيكل التجارة: ما يؤدي إلى زيادة النسبة التي تمثلها الصادرات والواردات من الناتج المحلي مع تزايد متوسط الدخل الحقيقي مع تزايد نسبة الصادرات وانخفاض نسبة الواردات الأولية.

الفرع الثالث: العمليات الديموغرافية والتوزيعية

وهي كذلك تنقسم إلى ثلاث عمليات وهي:

- تغير هيكل العمالة: وينعكس على زيادة نسبة العمالة المحولة لقطاعي الصناعة التحويلية والخدمات وانخفاض نسبة العمالة بالقطاع الأول وزيادة متوسط الدخل الحقيقي؛
- انخفاض معدل المواليد والوفيات: مع تقدم مرحلة التنمية ومع انخفاض في معدل المواليد الأولى لتنمية بحيث أن معدل الوفيات عادة ما يكون أكبر فإن معدل المواليد قل بدرجة في المراحل المتقدمة لتنمية مما أدى إلى صغر الفجوة بينهما.
- انخفاض النصيب النسبي من الدخل القومي لطبقة الفقيرة: من السكان في المراحل الأولى لنمو وازدياد في مراحل النمو المتقدمة.

المطلب الثالث: مؤشرات واستراتجيات التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية

من أجل أن يعتبر متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر للتنمية "عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية الاقتصادية ويمكن أن يقيس هذا المؤشر إحدى عوامل التنمية أو إحدى عناصرها مثل وفيات الأطفال يمثل مستوى الصحة العامة و فيما يلي سنتطرق إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية:

1- **المؤشرات الاقتصادية** : تصف هذه المؤشرات الخصائص الجهاز الاقتصادي للبلد، كالدخل السنوي للفرد، أو نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي، كمعدل التصدير والاستيراد، أو الديون أو تقدم على شكل نسب كالخدمة الدين النسبة لقيمة الصادرات؛

2- **المؤشرات الاجتماعية:** وقد ظهرت في أواخر الستينيات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها لتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية فإذا كانت الجوانب الاقتصادية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر فالمؤشرات الاجتماعية الغير قابلة للقياس مباشرة أو ليس معرفة بوضوح، بحيث تستعمل بشكل شائع كالتقريب والقياس الجزئي للأمور كالعدالة والأمن والتعليم، وغيرها بحيث تمثل الصحة عدد الأطباء النسبي المربوط بعدد الوفيات فمثلا عدد وفيات الشباب ليس مقترن بالمرض فقط فيمكن أن يكون ناجم عن حوادث المرور والعمل.[1]

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص،ص 41، 42.

3- **مؤشرات الحاجات الأساسية:** أخفقت المؤشرات الاجتماعية في تقديم بديل شامل سريع التقبل لتعبير عن نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية وغير ذلك ولذلك تم التطرق إلى هذا المؤشر الجديد، حيث قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية واقترحوا صيغ تصنيف لها وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة، ومن بين هذه العوامل المساعدة لمعرفة الحاجات الأساسية:

- بنود الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاهية المستهدفة والفعلية؛
- قياس التغيرات في مستويات دخل الفرد؛
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم ، توزيع ،الكفاءة)؛
- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على مستوى الدولي؛
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح؛
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاحتياجات ومعرفة النسب المؤوية والسكان التي هي فوق وتحت المعايير الدنيا.

1- **مؤشر الرفاه ونوعية الحياة:** ويعتمد على مجموعة من المؤشرات هي:

- قياس الرفاه بحيث يدور الجدل حول الدخل مقابل الإنفاق بحيث توجد بعض العائلات يكون مستوى إنفاقها أكبر من دخولها، ما يعني عدم وجود الدقة في هذا المؤشر؛
- نوعية الحياة: وهي تعبير عن مستوى الرفاه وهي مجموعة من الرغبات التي تجعل الفرد سعيدا أو راض عن حياته، دون الوصول إلى درجة الكمال ويستعمل هذا المفهوم بشكل عام في الأمن، السلام وتكافؤ الفرص؛
- أنماط معيشية ومستوياتها: ويبرز هذا المؤشر مستوى المعيشة ويعتمد على مجموعة من العناصر مثل: ترتيب الدخل، عدد المشاركين فيه، عدد المعالجين منه، وعدد الساعات المستعملة لتوفير هذا الدخل؛
- مؤشر الأدلة المركبة: هي مجموعة من الأدلة أعدتها جهات علمية ودولية وبعضها من إعداد مجلات متخصصة منها " الدليل الدولي لمعاناة الإنسانية " بحيث يتضمن عشر مقاييس على الرفاه البشري منها: الدخل، وفيات الأطفال، التغذية الآمنة، الحرية الشخصية ونوجز هذه الأدلة فيما يلي:[1]

1- دليل مستوى المعيشة؛

2- دليل نوعية الحياة؛

3- دليل نوعية الحياة المادية؛

[1]- مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص42

4- دليل الصحة الاجتماعية؛

5- دليل العام لتنمية؛

6- دليل التنمية البشرية؛

7- قصور الأدلة المركبة.

الفرع الثاني: استراتجيات التنمية الاقتصادية

تختلف استراتجيات التنمية الاقتصادية حسب النهج الذي تتبعه فمثلا إستراتجية النمو الغير متوازن تتبع نهجا رأس ماليا، عكس إستراتجية النمو المخطط فهي تتبع نهجا اشتراكيا وفي ما يلي سنعرض هذه الاستراتجيات:

1- **إستراتجية النمو الغير متوازن لتنمية:** وتنسب هذه الإستراتيجية إلى" آلبرت هيرشمان "وهي تستند على كيفية تطور بلدان أوروبا الغربية وتعتمد على توجيه الاستثمارات نحو عدد بلدان من القطاعات الاقتصادية أو الصناعية التي تتميز عن غيرها بالتفوق الاستثماري والمرودية الجيدة، وبعدها يتم التطرق إلى القطاعات الباقية أي فمثلا تركز على قطاع الصناعة كونه قطاع ذو حدين أي إنشاء صناعة معينة يكون حافز لصناعات لاحقة مثل صناعة البترول تؤدي إلى صناعة التكرير وكذالك صناعة البيترو كيماويات.[1]

2- **إستراتجية النمو المتوازن لتنمية:** تنتسب هذه الإستراتجية إلى الاقتصادي "روحان ونيركة "، وتعتمد هذه الإستراتجية على توجيه رأس مال استثماري كبير إلى قطاعات مختلفة وفي نفس الوقت من أجل كسر دائرة التخلف في اقتصاد معين، ويطلق عليها اسم "الدفعة القوية "وهذه الإستراتجية تتطلب تدخل الدولة من أجل القضاء على التخلف والانتقال إلى مرحلة الانطلاق التطوري، وهي تركز على نموذجين أساسين هما نموذج تنمية الصناعية الثقيلة (أولوية الاستثمار في الصناعات الثقيلة)، ونموذج تنمية الصناعية الخفيفة أي إعطاء الأولوية لصناعات الخفيفة، كالغزل والجلود.[2]

3- **إستراتجية النمو المخطط:** وتنتسب هذه الإستراتجية إلى الفكر الاشتراكي، وتقوم على التخطيط الاقتصادي الشامل والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وقيام الدولة بتوجيه الاستثمارات من مصادرها الداخلية خاصة والخارجية عامة وتوظيفها سواء بصورة نمو متوازن أو غير متوازن من أجل تحقيق أهداف التنمية المطلوبة بصورة شاملة ومتكاملة وهي تتميز عن غيرها ب:

- توفير احتياجات الشعب الأساسية؛

[1] – محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص،ص69،70.

[2] – محمود الوادي، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية لنشر وتوزيع، عمان، 2007م، ص333.

- التخطيط الشامل لفعاليات النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛
- المشاركة الجماعية في وضع الخطط وتنفيذها واستخدام تكنولوجيا الملائمة مع الاعتماد على النفس أساسا.[1]

المطلب الرابع: علاقة التنمية الاقتصادية بالبنوك التجارية

تعد المصاريف التجارية إحدى الدعامات الأساسية لبناء الهيكل الاقتصادي لبلد فقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت دعامة أساسية في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية حيث لا يقتصر دورها على ما تزاوله من أعمال مصرفية وإنما يتعدد إلى خلق المناخ المناسب والبيئة الصالحة لتنمية الاقتصادية ونبرز هذه العلاقة في النقاط التالية:

- أثناء ممارسة المصارف التجارية لوظائفها الرئيسية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض المختلفة للمقترضين، بالإضافة إلى وظائف ثانوية كتحصيل الشيكات والكمبيالات وخصمها وغيرها، من الوظائف من جهة ومن جهة أخرى تقوم بتقديم استشارات مالية والنصح والإرشاد لعملائها في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشكلات والمساهمة في وضع الحلول المناسبة بما يتفق ويحقق للمصارف ربحا ويساهم في نفس الوقت في عملية التنمية الاقتصادية؛
- تقوم المصارف التجارية باستثمار أموالها المتاحة بإقراض العملاء لإنشاء مشروعات جديدة، أو تطوير المشروعات القائمة، أو القيام بالدور الرئيسي في إنشاء مشروعات جديدة تتوافق مع خطة التنمية الاقتصادية المبرمجة من طرف الدولة؛
- تقوم المصارف التجارية بإعداد مجموعة من الدراسات الجديدة الاقتصادية للمشروعات قبل اتخاذ القرار للإقراض أو المشاركة برؤوس الأموال أو تأسيس بعض المشروعات وذالك من أجل التأكد من جديتها والتحقق من أهدافها إن كانت تخدم خطة التنمية الاقتصادية، وأيضا لضمان الاستغلال الأمثل لموارد البنك وعدم إقحامه في المشاريع الغير مجدية وتعريضه لخطر الإفلاس.[2]
- تساهم المصارف التجارية في تمويل التجارة الخارجية بحيث تقوم بتمويل عمليات التصدير والاستيراد عن طريق الإعتمادات المستندية وهي عبارة عن وثيقة صادرة عن مصرف محلي بناءا على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها، يتعهد فيها بقبول كمبيالات المسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولمدة محددة، مقابل استلامه سندات الشحن طبقا لشروط المتفق عليها عند فتح الاعتماد، وبهذا فإن المصارف

[1] – محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] – نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجاري**ة، الطبعة الأولى، دار صماء لنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص–ص74–76.

التجارية عن طريق وساطتها المالية بين المصدرين والمستوردين، تعزز الثقة والتقارب العالمي، ومنه تساهم في الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة وفي التنمية الاقتصادية بصفة خاصة كون التجارة الخارجية من الدعامات الأساسية لها؛

- تقوم البنوك التجارية بدعم التجارة الخارجية ودعم القطاعات المحلية، من صناعة وزراعة وخدمات وبهذه الطريقة تساهم وبشكل مباشر في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية نحو الأمام وتطويرها وما يتوافق مع متطلبات العصر؛
- تساهم المصارف التجارية في عملية الاستهلاك، وتدعم القدرة الشرائية وذالك عن طريق الائتمان الاستهلاكي، أي عجز بعض الأفراد عن الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية فيقوم المصرف بتقديم الائتمان لهم، ويكون دفع الاستهلاكي عبر الزمن، ومن ثم يساهم في توسيع حجم السوق والإنتاج والاستثمار، وهذا ينعكس حتما على دفع وتيرة التنمية الاقتصادية بالاتجاه الصحيح.[1]

[1] المرجع السابق، ص77.

خلاصة:

من خلال ما قدمناه في هذا الفصل وما عرفناه عن البنوك التجارية وأهم وظائفها وهيكلها التنظيمي وأقسامه بحيث أن كل قسم يتولى مهمة محددة، وأيضا العوامل المؤثرة على نشاطها، وأهم المخاطر التي تتعرض إليها بسبب العمليات التي تقوم بها، ومن بينها تمويلها لتنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان المصرفي، أو استثمار وغيرها من طرق الدعم التنمية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي، بحيث أن التنمية الاقتصادية ضرورة حتمية لابدّ منها من أجل النهوض بجميع القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية لمواكبة العصر، حيث تطرقنا إلى ملامح التنمية واستراتجيات التي تعتمدها من أجل تحقيق أهدافها والمؤشرات التي تقيس بها هذا النجاح، إلا أنه لازالت لم تحقق هذه الأهداف بسبب مجموعة من العراقيل التي تواجه مصادر تمويلها وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي.

الفصل الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ودور البنوك التجارية فيها.

المبحث الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: معيقات تمويل التنمية الاقتصادية والحلول المبرمجة لها.

المبحث الثالث: طرق تمويل البنوك التجارية لتنمية الاقتصادية.

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول إلى البنوك التجارية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، أما في الفصل الثاني سنتعرف على مختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية سواء الداخلية منها أو الخارجية والتي تسهم وبشكل كبير جدا في دفع وتيرة التنمية وأيضا تحسن من مستوى الناتج القومي وتخلق مناصب عمل جديدة كما تسهم في ارتفاع معدلات الدخل الفردي وأيضا تجلب التكنولوجيا وأيدي العاملة ذات كفاءة بالإضافة إلى العملة الصعبة، وأيضا سنتعرف على معيقاتها التي تكون حاجزا أمامها وهذه المعيقات تكون هي الأخرى داخلية أو خارجية وأكبرها هي الفساد بشتى أنواعه، كما تم وضع مجموعة من الحلول من طرف المؤسسات الوطنية والعالمية للحد منها أمّا في الأخير فتطرقنا إلى الطرق التي تساهم بها البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية سواء عن طريق الائتمان أو عن طريق الإقراض أو عن طريق دعم التجارة الخارجية.

المبحث الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية لدفع وتيرة التنمية نحو الأمام بحيث سنتطرق إلى مفهوم التمويل وأهميته ومصادره فيمايلي:

المطلب الأول : تعريف التمويل وأهميته:

الفرع الأول: توجد عدة تعريفات لتمويل منها

تعريف1: للتمويل معنيان، معنى حقيقي والذي يقصد به توفير الموارد الحقيقية لأغراض التنمية وتخصيصها، ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والموارد والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس الأموال، وتتضمن في جوهرها الامتناع عن الاستهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية؛ أما المعنى الثاني فيقصد به إتاحة الموارد النقدية التي تتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة.[1]

تعريف 2: يعرف التمويل بمجموع الوسائل الإقراض الجديدة التي تضمن للمؤسسة الاستمرار بنشاطها؛

تعريف 3: يعرف التمويل بمجوع العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة تلبية كل متطلباتها من أموال وزيادات لاحقة لعقود القروض بصفة عامة، أو المنشآت المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات باهظة أو تطوعية من طرف الدولة والجماعات المحلية.[2]

الفرع الثاني: أهمية التمويل:[3] وتكمن أهمية التمويل في تكوين الطاقات الإنتاجية في توليد الزيادة المنشودة في الناتج القومي كهدف مباشر لتنمية الاقتصادية، بحيث لابد أن يشمل رأس المال كل من رأس المال المادي والبشري ومنه فالطاقات الإنتاجية تشمل كل من الموارد المادية من آلات ومعدات والتجهيزات وأراضي وأيضا الخبرات والمهارات البشرية...الخ؛

ومنه من أجل عملية تمويل ناجحة لابد من توفر هذان العنصران:

1- الزيادة المستهدفة في الناتج القومي؛

2- المستوى العم للإنتاجية العدية لرأس المال.

---

[1] – رائد عبد الخالق عبد الله ألعبيدي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام لنشر والتوزيع، عمان، 2013م، ص167.

[2] – رائد عبد الخالق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص167

[3] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان 2002م، ص،ص104،103.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية: قبل التطرق إلى مصادر التمويل الداخلية نعطي لمحة عن رأس المال والذي يقصد به الكميات المتراكمة من الموارد المادية التي تساهم بمرور الزمن في زيادة التدفق من السلع والخدمات وكثيرا ما نلتمس اختلاف مفردات الكميات المتراكمة من الموارد المادية التي تتماشى مع هذا التعريف من دولة إلى أخرى، وقد كان مفهوما لفترة طويلة الأهمية الحيوية لتكوين رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية، بحيث منحوا أهمية كبيرة للعوامل المؤدية لهذه العملية من أجل زيادة الكفاءة والإنتاجية مثل التعليم، الأغذية السليمة وحسن تخصيص الموارد وغيرها بحيث تحصل الدول على حاجاتها لتمويل التنمية الاقتصادية من ونستهلها بالمصادر المحلية والمتمثلة في:

الفرع الأول: مدخرات القطاع العائلي: وتتمثل في:[1]

1- **المدخرات التعاقدية:** كأقساط التأمين، والمعاشات، حصيلة الصناديق؛

2- **الودائع:** التي يحتفظ بها الأفراد في البنوك التجارية سواء على شكل نقود أو مجوهرات؛

3- **سداد الديون** ومقابلة التزامات سابقة؛

وتوجد العديد من العوامل لها علاقة بمدخرات القطاع العائلي وهي:

أ- حجم الدخل : معظم دخول الأفراد في الدول النامية منخفضة وتستعمل في مستلزمات الحياة الضرورية من نأكل وملبس ومسكن، بحيث يكون الاستهلاك أكبر من الادخار، وأن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للادخار في كل مكان حول العالم؛

ب- درجة التركيز وتوزيع الدخل : عدم المساواة في توزيع الدخل بطريقة عادلة ، فإن الدخل موزع لدى طبقات ذات الدخل الأعلى لابد أن يؤدي إلى الزيادة في الادخار والعكس صحيح؛

ج- مجموعة من العوامل الاقتصادية الأخرى: توجد مجموعة من العوامل لها تأثير كبير على معدلات الادخار وأن اختلفت من دولة إلى أخرى ونذكر منها:

- أسعار الفائدة وتقلباتها؛
- مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية؛
- وفرة تنوع الأوعية الادخارية؛
- الاتجاهات العامة للأفراد لحيازة عملية الادخار؛
- معدلات التضخم؛

[1]- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الطبعة الثانية، منشأة المصارف لتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص58.

د- عوامل ديموغرافية واجتماعية: وتتمثل في تركيبة المجتمع العمرية بحيث نجد الفئة مابين [60-35] هي التي تقوم بعملية الادخار، أما الأقل أو الأكثر فلا يقومون بالادخار؛

- حجم الأسرة ونظام الأسرة الممتدة بحيث يساهم إما سلبا أو إيجابا في عملية تمويل؛
- السكان في الريف والمدينة؛
- عامل المعتقد والديانة وعلاقته الكبيرة بالادخار.

الفرع الثاني: مدخرات القطاع الخاص: أي ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية و الصناعية والتجارية والخدمة بادخار، وهي أهم مصادر الادخار جميعا خاصة في الدول النامية ، بحيث كلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات، كذالك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وغير منتظمة كلما زادت هذه المنشآت من الادخار في فترات الرواج وتنقص في فترات الكساد بحيث يتمثل الدخل في قطاع الأعمال الخاص في الفرق بين الإيرادات الكلية ونفقاته[1] ، والتي تتمثل في :

- قيمة مستلزمات الإنتاج ومجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج ، وأقساط الاستهلاك الأصول ، وصافي الضرائب المدفوعة والأرباح الموزعة على أصحاب رؤوس المال، وغم أن هذه المدخرات مهتمة، إلا أنها تعاني من بعض السلبيات منها :

1- اتجاه هذه المدخرات إلى نفس النشاط الاقتصادي رغم أن المجتمع يحتاج الأنشطة الأخرى؛

2- عدم تدفق تلك المدخرات إلى السوق رأس المال يعرف فعاليته ويضعف كيانه إذ أن هذه الأموال قد يزيد من المدخرات التي يتعامل بها سوق رأس المال؛

3- وأخيرا أمن التنمية الاقتصادية إن اعتمدت على أساس على هذه المدخرات فإنها تؤدي بذلك إلى تدعيم أركان الاحتكار وتثبيته ومت يترتب من مشاكل الاقتصادية والاجتماعية وسياسية.

الفرع الثالث: مدخرات قطاع الأعمال العام: كان دور الدولة محدود جدا، بحيث كان يقتصر على مشروعات البنى التحتية والاستثمارات الاجتماعية وقد تغير هذا الوضع في الآونة الأخيرة خاصة لعدة أسباب منها: [2]

- حصول معظم الدول على استقلاليتها ورغبتها وسعيها نحو الخروج من التبعية؛
- التغيير في دور الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة بعد انتشار الفكر الشيوعي؛
- رغبة الدول النامية من دفع وتيرة التنمية الاقتصادية بعد فشل القطاع الخاص في ذالك؛
- عدم قدرة القطاع الخاص بتوفير المال اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] - المرجع السابق، ص59.

[2] - إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مؤسسة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص-ص192-194.

ومن العوامل التي تحدد الادخار القطاع العام ما يلي :

أ- السياسة السعرية للمنتجات، تتحدث لاعتبارات اجتماعية وسياسية وغيرها؛

ب- السياسة السّعرية لمستلزمات الإنتاج بحيث لا تفرض عليها تكاليف كبيرة وتحوز عل الدعم؛

ت- سياسة التوظيف والأجور بحيث تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة خاصة في ضل التزام العديد من الدول بتوظيف خريجي المعاهد والجامعات؛

ث- مستوى الكفاءة الإنتاجية انخفاض مستوى الأداء في شركات القطاع العام على ما هو عليه في القطاع الخاص وأيضا احتكار العديد من المشروعات رغم فشله في تحقيق الأهداف الصحيحة.

الفرع الرابع: مدخرات القطاع الحكومي: يتمثل القطاع الحكومي بالمعنى الواسع في الفرق بين الإيرادات الجارية والمصاريف وتتمثل هذه الإيرادات كل من :[1]

أ- الضرائب الجارية : الرسوم، الرخص، الغرامات، مخالفات ؛

ب- المصرفات الجارية: مصاريف الإدارة الحكومية، تكاليف المرافق العامة، فوائد الدين العام، وغيرها وهي لا تشمل النفقات الاستثمارية التي تنفقها الدولة على غمار عملية التنمية الاقتصادية؛

أما الادخار الحكومي بالمعنى الضيق: فهو الفرق بين الضرائب والنفقات الجارية، وهو أيضا الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، ويكون موجب في حالة كانت إيرادات الحكومة الجارية أكبر من نفقاتها الجارية والعكس صحيح و حيث نلاحظ أن طبيعة النظام الضريبي القائم على الشمولية والملاءة ومعدلاته، وكفاءة النظام الضريبي مدى التهرب من الضرائب، تلعب دورا رئيسيا في تحديد حجم حصيلة الضرائب، تلعب دورا رئيسيا في تحديد حجم حصيلة الضرائب ومن ثم في تحديد مستوى الإيرادات الجارية، ومن ناحية أخرى، فحجم النفقات التي تقدمها الدولة: إعانات للقطاع الاستهلاكي، أو الإنتاجي، ونفقات تمويل خدمة الدين العام والخدمات العامة مثل الأمن والدفاع والصحة والتعليم وغيرها تلعب دورا رئيسيا في تحديد المستوى النفقات العامة.

- ويتجلى دور القطاع الحكومي في الادخار القومي من خلال:
- ضغط النفقات الجارية: إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب عادة زيادة حجم النفقات الجارية الحكومية، كالصحة، والأمن... الخ، يكون له تأثير على القطاع الإنتاج مثلا: كإنفاق في التعليم والإنفاق على الاستثمار البشري اللازمين لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية؛

[1]- محمد علي الليثي وآخرون، **التنمية الاقتصادية -مفهومها، نظرياتها ، سياساتها-** ، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2001م، ص، ص150، 151.

زيادة حجم الضرائب: تلجأ الدول خاصة المتخلفة إلى الضرائب كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، وذالك عن طريق تحقيق السياسة الضريبة هدفها بأن ترفع كفاءة الجهاز الضريبي، وتكافح التهرب من الضرائب وتستحدث ضرائب جديدة تخضع لها نواتج الأنشطة التي لم تخضع بعد لضريبة ؛

- وأيضا إن سياسة رفع حجم الضرائب من شأنها تعزيز المدخرات الوطنية عن طريق تعبئة الموارد العاطلة والضائعة التي تمكن في هذه الدول مثل زيادة الضرائب على الأراضي العقارية، والضرائب التي تحد من الاستهلاك البذخي؛
- ضرورة الانتباه إلى مستوى المعيشة لطبقات الفقيرة بحيث لابد من دراسة وافية لتحديد أماكن الفوائض الاقتصادية التي يمكن اقتطاع منها الضرائب وتوجيها لأغراض استثمارية.

الفرع الخامس: الإدخار الجماعي: ويقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من خلال بعض الجماعات في المجتمع، نتيجة تشريعات معينة، مثل الادخار في أرصدة الصناديق التأمينات الاجتماعية بشتى أنواعها، ولقد احتل هذا النوع من الادخار مكانة كبيرة في الدول، النامية، لأن التأمينات الاجتماعية تقلل من حدة الاتجاهات التضخمية والمتمثلة في الأسعار التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق كبح جسم الطلب على الاستهلاك، وهذا النوع من الادخار يعطي للمدخرين مزايا مثل: الخدمات الصحية، التعويضات، المعاشات، ومنه مع مساهمته في التنمية الاقتصادية وأيضا يساهم في العلاقات الاجتماعية.[1]

الفرع السادس: الادخار عن طريق التضخم (التمويل التضخمي): وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة على تمويل النفقات العامة ويتلخص هدا الاعتماد على إصدار نقود جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية، ويسمى بالادخار عن طريق التضخم نتيجة لزيادة الإصدار النقدي ليتمكن الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن سلبياته نجد[2]:

- انخفاض قيمة العملة يليها انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك، وأيضا انخفاض قوتها الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يقلل من عملية اكتناز العملة الأجنبية بدلا من العملة المحلية، وهذا يقلل من عملية الاستثمار؛
- تفاقم العجز في الموازنة العامة أي زيادة واردات وانخفاض الصادرات وغيرها من المعيقات.

[1]– محمود يونس ، **مقدمة في علم الاقتصاد** ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية،ص، ص284، 285.

[2]– عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار المجد لنشر والتوزيع، عمان، 1999م، ص، ص46، 47.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية

إذا لم تكن مصادر التمويل الداخلية كافية من أجل تمويل التنمية الاقتصادية تلجأ الدول إلى مصادر التمويل خارجية لدعم تنميتها الاقتصادية كما يلي:

الفرع أول: تحرير حاصلة الصادرات: من المعلوم أن الزيادة في حصيلة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات ويكون هذا دافعا للمشتري على زيادة استثماراته وهذا يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني بصفة عامة وإلى دفع وتيرة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة، من خلال تعزيز حصيلة الصادرات بحيث عندما تكون الدول منغمسة في توفير الآلات وقطع الغيار و بعض أنواع السلع الوطنية اللازمة لعملية الإنتاج و بعض السلع الاستهلاكية عن طريق الاستيراد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن زيادة الصادرات من المواد الأولية (بترول الخام، التمر...الخ)، يعادلها على حد القول، بحيث نلاحظ أنه هناك بعض الدول في زيادة صادراتها مثل (يوغوسلافيا،كورية الجنوبية، الهند، الطاويان ، البرازيل ، لبنان) إلى أنها تعاني من بعض المعيقات مثل:[1]

- عدم توفير اليد العاملة الماهرة بالقدر الكافي؛
- ضيق حجم السوق المحلي؛
- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية؛
- العراقيل التي تضعها الدول الصناعية في وجه الدول النامية؛

وكحل لمواجهة هذه العقبات لابد من اللجوء إلى أسلوب التكامل الإقليمي وزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها وكذا إتحاد مواقفها في علاقاتها بالدول المتقدمة.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية: إذا كان الإجمالي للمدخرات المحلية في الدول غير كافي لتمويل التنمية الاقتصادية تلجأ هذه الدول إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة:

1- **الاستثمارات المباشرة:** هي تلك الاستثمارات التي تديرها إدارة وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع ومناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية[2]، و في ما يلي لمحة عن هذه الاستثمارات الموجهة للدول النامية من (1970م- 1997 م) وأهم الدول المستقبلة لها:

[1] – محمود يونس و مرجع سابق ، ص486

[2]– حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص21.

جدول رقم (2-1): أهم الاستثمارات الموجهة لدول النامية خلال (1970-1997):

السنة	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليارات الدولارات)	الدول المستقبلة لها
1970	3.1	الصين
1980	10.9	البرازيل
1990	23.7	المكسيك
1991	35.1	اندونيسيا
1992	42.5	بولندا
1993	53.2	ماليزيا
1994	78.1	الأرجنتين
1995	96.3	الهند
1996	118.9	فنزويلا
1997	119.4	الدول النامية الأخرى

المصدر: برنامج الأمم المتحدة التنموي، تقرير التنمية البشرية 1994.

من خلال الجدول السابق لاحظنا أنه يوجد تفاوت وتدبدب من ناحية القروض الموجهة لدول النامية، حيث نجد أن الصين وبقية الدول النامية هي البلدان الوحيدة التي حصل على أصغر حصة من التمويل، لتليها كل من البرازيل والمكسيك وإندونيسيا بنسب متفاوتة، بينما حصلت كل من بولندا وماليزيا والأرجنتين والهند وفنزويلا على أكبر كميات من هذه الاستثمارات وهذا راجع لعدة اعتبارات منها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية.

2- **الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة:** هي على شكل قروض أو شراء لأهم المشاريع الحكومية العامة أو خاصة من طرف الدول الأجنبية، وهذا النوع من الاستثمار يركز على العائد دون الإدارة أو إتحاد القرار وهذه الاستثمارات تعرض الدولة لبعض الأعباء ونذكر منها[1]:

- الأرباح المحولة للخارج؛
- الفوائد المحولة مقابل استعادة رؤوس الأموال؛
- الجزء المحول من مرتبات الأجانب العاملين على هذه المشروعات؛
- الفوائد على القروض وأقساط الاهتلاك.

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، 2007، ص 193.

وكحل لمواجهة هذه الأعباء لابد أن يكون لدولة فائض على ميزان المعاملات الجارية لدولة المدينة وأيضا لابد أن تكون هذه الاستثمارات تسهم في خلق طاقات إنتاجية جديدة تخفض من قيمة الواردات وتزيد من عملية الصادرات، وهذا يعود بايجابيات على ميزان المدفوعات وبالتالي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية؛

الفرع الرابع: المعونات الأجنبية: جرى العرف على التمييز بين المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة لدول النامية، فالمعونات التي تقدمها دون مقابل تعرف بالمنح الخاصة، أما المعونات التي لها مقابل تعرف بالقروض طويلة الأجل ومثال على ذالك القروض الطويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة للدول المصدرة للبترول بحيث تتميز هذه القروض بالمرونة بسبب تيسيرات التي ترافقها من أسعار الفائدة، و الفاتورة بالعملة الوطنية وغيرها، وعلى العموم تقسم هذه المعونات إلى معونات ثنائية متعددة الأطراف و فالأولى هي التي تقدمها الدول المتقدمة لدولة نامية (مصدرة للبترول)، أما الثانية فتلعب فيها مؤسسات الدولة الدور الوسيط، بين الدول المقدمة للمعونات والدول المستقبلة لها، ولهذه المعونات بعض الشروط تفرضها الدولة المانحة للإعانة على الدولة المستقبلة لها مما يحد من سلطتها، خاصة في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري، وأيضا أن السبب من هذه المعونة هو أن يكون هدف الدولة المقدمة لها هو تشجيع صادراتها في الدول المستقبلة، وهذا يحد من العملية الإنتاجية بداخلها[1]، ومن المؤسسات المقدمة للمعونات بنوعيها نجد:

- البنك الدولي لإنشاء والتعمير والمؤسسات المكملة له ومؤسسة التنمية الدولية، والمؤسسة المالية الدولية والتي تعرف بمجموعة البنك الدولي ومن بين أهدافها، تشجيع الاستثمارات الخاصة (المحلية والأجنبية) وذالك من خلال القروض المباشرة للتنمية الاقتصادية؛
- مؤسسة التنمية الدولية: تقدم قروض مباشرة عادة ما تكون طويلة الأجل تصل إلى خمسين سنة وفترة سماح هي عشر سنوات بدون فوائد ما عادي رسم يتراوح مابين (3/4، 1%) من نسبة القروض؛
- مؤسسة المالية الدولية: تحفز الاستثمارات الخاصة، عن طريق المساهمة في رؤوس الأموال المطلوبة للمشاريع معينة دون أن تتزايد هذه المساهمة عن 50% من قيمة المشروع ، ودورها يقتصر على التمويل دون التنظيم لمشروع.

بإضافة إلى هذه المؤسسات نجد أيضا بنك التنمية الأسيوي أو البنك الإفريقي، وبنك التنمية الموجه لأمريكا اللاتينية، وأيضا صناديق التنمية العربية مثل الصندوق السعودي والصندوق الأسيوي والصندوق

[1]– جابر أحمد بسيوني، **التنمية الاقتصادية– مفاهيم، نظريات، تطبيقات**–، الطبعة الأولى، دار الوفاء لطباعة والنشر، 2012، ص–ص128–138.

العراقي ...الخ، وكلها تهدف إلى دفع وتيرة التنمية الاقتصادية، إلى أنه تجوبها بعض الشروط تضعف من كاهل الدولة وسلطتها، ولهذا لابد لهذه الدول أن لا تعتمد على هذه الإعانات كمصدر وكحل من أجل خطة التنمية الاقتصادية التي سطرتها، وهذا من أجل أن تتجنب العواقب التي تنجر عنها.

المبحث الثاني: معيقات تمويل التنمية الاقتصادية والحلول المبرمجة لها:

تستفيد الدول النامية من عمليات تمويل التنمية الاقتصادية سواء الداخلية منها أو الخارجية إلا إنها تتعرض للعديد من المعيقات التي يمكن أن تعرقل الخطة المرسومة لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية وهي تختلف باختلاف المجال الجغرافي.

المطلب الأول: عقبات تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية: ومن بين عقبات تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية نجد:

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية: وهي التي تخص المجال الاقتصادي والتي تضعف وتعرقل عملية التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة وهي عديدة نوجزها في النقاط التالية:[1]

- تواجد الحلقات المفرغة أو القوى الدائرية مثل الفقر، المرض، الجهل وهذا بسبب الضعف في رأس المال الموجه لهذا الجانب الصناعي؛
- قلة ومحدودية الموارد الطبيعية لدى هذه البلدان المتخلفة ؛
- ضيق الأسواق المحلية للبلدان المتخلفة مما سهل في ضعف تسويق منتجاتها وهذا يحد من الجهاز الإنتاجي ويضعفه؛
- وجود ثنائية اقتصادية وبهذا رؤوس الأموال التي تأتي من الخارج في شكل استثمارات تعيق عملية التنمية الاقتصادية إذ كانت لا تخدمها (تركز على قطاع واحد)؛
- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج بسبب ضعف رؤوس الأموال الموجهة لها؛
- قلّة الادخار وعدم القدرة عليه خاصة الادخار العائلي بسبب ضعف الدخل الفردي وزيادة التكاليف بالأخص في الأسر الكبيرة وبالتالي قلة الحافز على الاستثمار.[2]

الفرع الثاني: عقبات الاجتماعية: وهي ذات الطابع الاجتماعي المعرقل لعملية تمويل التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان المتخلفة ومن أبرزها:

---

[1]– فريد بشير الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، 1998، ص– ص01–03.

[2] –صبحي تادرس قريضة، مرجع سبق ذكره، ص59.

- العقبة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني العالي وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية ويبرز هذا الأثر في أن معدل السكان المرتفع يحتم على الدولة توفير المرافق الاجتماعية أكثر مثل (المستشفيات، المدارس، الجامعات، المباني ...الخ)، مما يلحق الضرر بعملية تمويل القطاعات الأخرى(الزراعة، الصناعة).[1]
- تأخر البيئة الاجتماعية المتمثلة في التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية وكذالك الكفاءات الاقتصادية مما يحمل الدولة عبئ جلب اليد العاملة ذو الكفاءة العالية وهذا يتطلب أموال طائلة تكون سبب في إعاقة تمويل التنمية؛
- عدم قدرة الدولة على القيام بتمويل قطاعاتها (الزراعة، الخدمات، الصناعة) مما يعرضها إلى الاستدانة من الخارج، وهذا تتبعه عدّت عراقيل وأهمها التبعية الاقتصادية ومشاكل المديونية مما يعرقل عملية التنمية الاقتصادية ويغير منحاها؛
- مساواة في توزيع الدفع القومي بين طبقات المجتمع، وهذا يضعف من نسبة الادخار ومن ثم، يضعف الادخار في تمويل التنمية الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: عقبات التمويل الخارجية لتنمية اقتصادية: وهي المعيقات المرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة مع البلدان المتقدمة وذالك في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية ونوجزها في النقاط التالية:[3]

- العراقيل التي تواجهها صادراتها لعدم توفر الأيادي العاملة الكفء، وضيق السوق المحلي وأيضا صعوبة منافسة استيرادها لمعظم لوازم العملية الإنتاجية، وعدم توفر الاستقرار الاقتصادي للدول النامية ما يسهم في انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي بسبب نقص الشفافية والإفصاح عن الإحصائيات الصحيحة التي تمكن المستثمر الأجنبي من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.؛
- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق الدولية واحتكارها لها مما يؤدي إلى عدم الاستقرار وتوازن في موازين البلدان المتخلفة خاصة الجانب التجاري؛

[1] – رواء الزكي الطويل، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص102.

[2] – محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره، ص262.

[3] – وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**، رسالة الماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص، ص17، 18.

- احتكار التكنولوجيا فنون ومعدات الإدارية المصدرة للبلدان المتخلفة من طرف الدول الرأس مالية المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات مما يساهم في صرف أموال طائلة للحصول عليها، وهذا قد يؤثر على الخطة التنموية من الجانب المالي؛
- خضوع رؤوس الأموال القادمة من الخارج على شكل قروض ومساعدات ومنح لاعتبارات السياسية؛
- عدم قدرة الدول النامية على الوفاء بالالتزامات المسبقة يعرضها إلى أزمة المديونية وبالتالي انعدام المقرضين آخرين ، مما يعرضها إلى التبعية الاقتصادية.[1]

بالإضافة إلى العقبات السابقة نجد أيضا ظاهرة الفساد وتأثيرها الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية ويبرز هذا من خلال:[2]

- الفشل في جدب رؤوس الأموال الخارجية المساعدة في عملية التنمية الاقتصادية وأيضا هروب رؤوس الأموال المحلية، لأن الفساد يحول دون توفير بيئة اقتصادية تسودها ظروف عمل مريحة وآمنة وهذا يؤدي إلى زيادة انتشار الآفات الاجتماعية كالفقر، والبطالة والسرقة، والمخدرات؛
- بالإضافة إلى هدر أموال الدولة بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع الموضوعة ضمن خطة التنمية الاقتصادية؛
- الفشل في الحصول على المنح والإعانات بسبب سوء سمة النظام السياسي ؛
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظر الغياب التقدير وبروز المحسوبية ، والمحاباة في أشغال المناصب العامة وهذا يعود بالتأثير السلبي على خطة التنمية الاقتصادية ، لأن الدولة تنظر لاقتناء الكفاءات من الخارج مما يكلفها أموال طائلة ، تكون سبب في عرقلة خطة التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لإنعاش مصادر التمويل التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: إنعاش مصادر التمويل الداخلي: تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذالك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جدب الادخار وذالك من خلال:[3]

أ- **بالنسبة لمدخرات القطاع العائلي:** ومن أهم الوسائل التي يمكن استعمالها لتعزيزها مايلي:

---

[1] – ميشيل تودا رو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر السعودية، 2006،ص129.

[2] – – نعيم إبراهيم الطاهر، **إدارة الفساد، دراسة المقارنة بالإدارة النظيفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص51.

[3] – إسماعيل محمد ابن قانة، **اقتصاديات التنمية، نظريات نماذج استثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشروا لتوزيع، الأردن 2012، ص، ص302، 303.

- التوسع في الادخار التقاعدي وتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد؛
- تأمين الاستقرار لقوة شرائية لبعض الأدوات الادخار لتشجيع الأفراد على اقتناءها والاحتفاظ بها؛
- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكبر إغراء من الأموال إلى المعدنية؛
- توفير أنواع مختلفة من السندات والشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلفة للمدخرين وتقرير إعفاء الضريبة محدودة للمدخرات التي تستمر فيها؛
- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدة على تأمين مستقبلهم؛
- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على جميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

ب- **بالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال:** وتتوقف مدخراته على سياسة المتبعة من طرف الشركات العامة والخاصة؛ توزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.

ج- **بالنسبة للادخار الحكومي:** يكون من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالزيادة في مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى الجانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي؛

د- **بالنسبة لتمويل التضخمي:** فمن أجل تفادي المخاطرة يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات ما يحول دون اسمرار ارتفاع معدلات الأسعار.

الفرع الثاني : الإجراءات اللازمة لجدب رؤوس الأموال الأجنبية: يعد رأس المال الأجنبي عنصر هام في عملية التنمية خاصة في مراحلها الأولى، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جدب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحواجز الضريبية إضافة إلى ضرورة توفر العناصر التالية:[1]

- البيئة السياسية والاستقرار الصناعي؛
- التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة؛
- مساعدة الدول المتقدمة الدول النامية في الخروج من أزمة المديونية ودفع لمساهمة في جعل البئة التجارية الدولية داعمة لتنمية؛

[1]- المرجع السابق، ص304.

- على الدول النامية تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينها
- تقييم الأسواق العالمية بإصلاح الاختلافات في نظمها ونتيجة لما سبق نقول أن التمويل الخارجي ينشأ نتيجة القصور الموجود في التمويل الداخلي وقصور المدخرات على الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق فجوة الموارد المحلية ومن أجل هذا توضع هذه الإجراءات من أجل تحقيق معدلات أعلى وأفضل
- إن توفير التمويل والائتمانات متوسطة الأجل أو طويلة الأجل بما في ذلك في المناطق الريفية، ولاسيما بوجود عنصر النساء ودعمه خاصة فيما يتعلق بالحرف اليدوية التي تعبر عن تراث، فضلا عن برنامج التوفير الوطنية، هي من الأمور ذات أهمية لتأثير الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المالي، بحيث يمكن المصارف التجارية والمؤسسات المالية، سواء بصورة مستقلة أو بالتعاون فيما بينها، أن تكون أداة فعالة في تيسير الوصول إلى التمويل عن طريق القروض لهذه المشاريع فضلا عن توفير قدر كاف من الائتمانات المتوسطة وطويلة الأجل مع تشجيع الابتكارات المالية للقطاع الخاص، وإقامة شراكة بين القطاعين العام بما يكفل تعميق جذور الأسواق المالية المحلية وزيادة نمو القطاع المحلي، وأيضا الهدف الرئيسي من إنعاش القطاعات التقاعدية وهو توفير أكبر قدر من المدخرات باعتبارها من سبل تمويل التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: الحلول المقترحة على الصعيد الدولي كل مشاكل تمويل التنمية الاقتصادية

استكمالا للجهود الوطنية لابد أن تقوم المؤسسات المالية و الإقليمية المعنية فضلا عن المؤسسات ذات العلاقة بين البلدان المنشأة بزيادة ما تقدمه من دعم للاستثمار الأجنبي الخاص في تنمية البني التحتية وغيرها من المجالات ذات الأولوية بما في ذالك المشاريع بغية سد الفجوة الرقمية في البلدان النامية ولتحقيق هذا الهدف من المهم دعم التجارة الخارجية، وتوفير تمويل مشترك ورأس مال المشاريع وغير ذالك من صكوك الإقراض، والضمانات المتعلقة بالمجازفات واستغلال موارد المساعدات الدولية في الاستثمار، وتطوير الخدمات التجارية وإضافة إلى ذالك تمويل دراسات الجدوى، وتوظيف العلاقة الشراكة بين الشركات من أجل نقل التكنولوجيا والخبرات للدول النامية.

المبحث الثالث: طرق تمويل البنوك التجارية لعملية التنمية الاقتصادية:

وكغيرها من المساهمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام بما يتوافق مع متطلبات العصر، تلعب البنوك التجارية دورا جدٌ مهم في هذه العملية وذالك عن طريق الاستثمار، بإضافة إلى دعم التجارة الخارجية وأيضا عن طريق منح الائتمان المصرفي ويبرز هذا فيمايلي:

المطلب الأول: تمويل التنمية الاقتصادية من طرف التجارة الخارجية

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية: تعرف التجارة الخارجية بأنها إحدى فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المتخلفة، وعلى الرغم من أن كل من التجارة الداخلية والخارجية تقومان على أساس المتبادل بين الأطراف التي تتم بينها هذه العملية إلا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين الأطراف المنفصلين جغرافيا، أين يتم هذا التبادل خارج حدود الوطن.[1]

الفرع الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية: تتباين الآراء حول علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية وقد يبرز اتجاهين متعارضين في هذه الفكرة حيث يرى الاتجاه الأول واعتماد على تجربة الغرب الصناعي أن لتجارة علاقة وطيدة بالتنمية، حيث يرون أن التجارة هي المحرك الأساسي لتطوير الصناعي ومثال على ذلك أنّ انتعاش الطلب على الموارد الأولية من قبل بريطانيا أفضى إلى توزيع الاختصاصات الدولية على أساس إمكانيات كل بلد، وقد كان التدفق النقدي يجري من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية باتجاهين متوازيين هما:[2]

- الاستثمارات والقروض طويلة وقصيرة الأجل؛
- الإيرادات النقدية من صادرات السلع الغذائية و الأولية وقد وظفت الدول النامية هذه التدفقات النقدية في تنمية قطاع الصادرات والقطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع الأول كالمرافق العامة الضرورية مثل الطرقات؛
- انتقال المعارف العلمية والتكنولوجية من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية والمثال الأكبر على هذا هو العالم الجديد(أمريكا، كندا، استراليا) التي تحولت إلى مراكز صناعية متطورة بفضل اندماجها بالاقتصاد الغربي، وخلاصة القول حسب روبرستون أن التجارة الخارجية لها مكانة كبيرة لنمو الدول المتخلفة.
- أما أنصار المذهب الثاني فيرون أن الدول النامية وعلى اعتمادها عل التجارة الخارجية أن صادراتها من المواد الأولية تتعرض للعديد من تقلبات سبب تغير طلبات وخطط الإنتاج لدول صناعية وهذا ينجم عنه:
- انخفاض مرونة الطلب الداخلية بالنسبة للمواد الأولية والزراعية؛

---

[1] – فاطمة الزهراء بن زيدان ، **دراسة تحليله لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، الجزائر 2012 ،ص2

[2] عبد الزهرة فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**، دار الوفاء، لدنيا الطباعة الإسكندرية، 2002، ص84.

- ميل الدول الصناعية إلى المنتجات المصنعة وتخليها عن الطبيعية ضمن سياسة الاكتفاء الذاتي ما يرجع بسلب عل الدول النامية.[1]

الفرع الثالث: طرق تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية

تقوم البنوك التجارية بدعم التجارة الخارجية عن طريق ما تقدمه من قروض لكل من المورد والمشتري لدعم وتشجيع لعملية التبادل التجاري وأيضا كأسلوب من أساليب توطيد العلاقات الدولية مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية لدولة المصدرة ويكون ذالك من خلال:

1- **قرض المورد:** هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى الطويل والمتوسط والمقصود به منح البنك التجاري قروض للمصدر لتمويل صادراته ، ولكن هذا القرض ناشئ بالأساس عن مهلة لزبونه المستورد الأجنبي من أجل السداد

2- **قرض المشتري:** هو أيضا آلية من آليات التجارة الخارجية يمنح بموجبها البنك التجاري قرض المشتري لا تتجاوز مدته 18 شهرا ويكون هنا البنك التجاري كوسيط بين المستورد وبنك آخر، ومن أجل إتمام عملية القرض، يمنح قرض المشتري عادة في النفقات العامة من حيث المبلغ، لأنّ تمويل مثل هذه النفقات يمكن أن يسبب عوائق، بحيث أن المستورد لا يمكنه تحصيل هذه الأموال دوما من جهة ومن جهة أخرى أن البنك التجاري لا يمكنه الانتظار لمدّة طويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأمواله، ولهذا فإن البنوك التجارية تقدم دعم لكل من المصدر والمستورد في آن واحد.[2]

3- **التسليم المستندي:** يشبه إلى حد بعيد الاعتماد المستندي، ويختلف عنه في كون المستورد لا يقدم وثائق لبنكه بل يدفع مباشرة مبلغ الصفقة بشكل تقدمي أو يكتب في ورقة تجارية ويقبلها عليه البنك.[3]

4- **الاعتماد ألمستندي** : يعتبر الاعتماد المستندي من الوسائل المستعملة في تمويل الواردات كما ذكرنا سابقا، نظرا لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين معا، ويتمثل في تلك العملية التي يقبل بموجبها البنك المستورد أن يحل محل المستورد للالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك التجاري الذي يمثله بالخارج، وذالك مقابل وثائق التالية:

- **الفاتورة:** وتتضمن المعلومات الخاصة بالطباعة؛
- **بويصلة الشخص والنقل:** سند يتعرف فيه قائد الباخرة بأنه سوف يشحن البضاعة من أجل نقلها وتسليمها إلى صاحبها؛

---

[1] – المرجع السابق، ص49.

[2] – شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص122.

[3] –جعفر الجزار، **العمليات البنكية مبسطة ومفصلة**، الطبعة الأولى، دار النفائس، 1985، ص103.

- **بويصلة التأمين:** هي تلك المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسلة ضد كل من الأخطار المحتملة، التي يمكن أن تتعرض لها؛
- **الشهادات الجمركية:** وهي مختلف السندات التي تثبت خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية

ويساهم هذا النوع من الاعتمادات في تعزيز العلاقات والثقة بين الدول ما يؤدي إلى الزيادة في صادراتها وبالتالي تشجيعها عل الإنتاج أكثر فيزيد هذا من الناتج القومي وبذالك زيادة الدخل الفردي.[1]

المطلب الثاني : تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان المصرفي

الفرع الأول : تعريف الائتمان المصرفي: هو الآلية المصرفية التي بموجبها يقوم البنك بتمويل العميل (فرد، شركة)، إما بمنحه قرضا مباشرا، أو على شكل حسابات مدينة أو مكشوفة، حيث يمكن القول بأن الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك للعميل، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أو يكلفه لمدة زمنية وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك يتمثل في الفوائد والعمولات، بحيث يمثل الائتمان المصرفي عصب التنمية الاقتصادية لما يمنحه من تسهيلات وتشجيع عملاء على الاعتماد عليه كوسيلة لتمويل مشروعاتهم خاصة فيما يخدم خطة التنمية الاقتصادية.[2]

ومن أجل إتحاد قرار منح الائتمان المصرفي للعميل من طرف البنك التجاري لابد أن يتأكد من توفر الشروط التالية :[3]– الوضع المالي للعميل؛

- سمعة العميل (سماته الشخصية)؛
- نقط السياسية الائتمانية للبنك المقرض.

الفرع الثاني : علاقة الائتمان المصرفي بالتنمية الاقتصادية

يعتبر الائتمان المصرفي أداة من أدوات تطوير التنمية الاقتصادية بحيث يرى المفكرون الاقتصاديون أنه لو تم الاهتمام بالائتمان وممارسته بطريقة عقلانية وتخطيط رشيد يؤدي إلى دفع وتيرة التنمية الاقتصادية نحو الأمام بما يتناسب وتطورات العصر، بحيث أكدوا أن تدخل الدولة في النشاط المصرفي يؤثر على مدى توجيه المصاريف التجارية نحو منح الائتمان لأغراض استثمارية أو استهلاكية، بحيث يشيرون أن الدولة التي تستهدف التنمية لا تسمح بزيادة الاستهلاك عن الدخل القومي لأن ذالك يؤثر

[1] – الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] – هديل أمين إبراهيم الشيخلي، **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط 2012، ص10.

[3] – صلاح الدين حسان السيسي، **قضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الثانية**، دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع، كلية التجارة، القاهرة، 2002، ص54.

على الاستثمار بل أنها توجه نسبة من الدخل نحو الاستثمار الإنتاجي، بحيث يرون أن وظيفة منح الائتمان من أهم وظائف البنوك التجارية والمتمثلة في الأموال التي تمنحها كتسهيلات ائتمانية، وذالك عن طريق رسم سياسة الائتمانية بما يحقق لها حسن وسلامة الاستخدام الأموال المتاحة ضمن خطة التنمية الاقتصادية.[1]

الفرع الثالث: طرق تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التمويل المصرفي

تختلف طرق تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التمويل المصرفي حسب حجمها ومدتها إلى طويل ومتوسط الأجل وقصيرة الأجل:

أولا: الائتمان قصيرة الأجل : وقد تم تقسيمه إلى ثلاث أنواع وهي:

1- اعتمادات الاستغلال الإجمالية : وتتمثل في

- تسهيلات الصندوق: وهي تلك التسهيلات المصرفية التي تمنحها البنوك لمعامليها بغية إعطائهم مرونة أكبر في نشاطهم وكذا لسد الفراغ أو العجز المؤقت في خزينة المؤسسة وتتميز بقصر التسديد جدا لمدته بضعة أيام فقط.[2]
- السحب على المكشوف: هو المبلغ الذي يسمح البنك لعملائه بسحبه ما يزيد عن رصيد حسابه الدائن على أن يفرض البنك على هذا العميل فائدة؛
- القرض الموسمي: نوع من القروض تمنحها البنوك خلال فترة محددة من أجل تمويل نشاط موسمي معين.
- الاعتماد التوضيحي: وهو قرض يمنح لزبون لمواجهة عسر في السيولة لتمويل عملية مالية لها، فهي توجه للمؤسسة الاستغلال مواردها في انتظار أن تحقق هذه العملية مردود في المستقبل.[3]

2- اعتمادات لاستغلال الخصوصية: توجه هذه الاعتمادات لتمويل أصل معين وهي ثلاثة أنواع:

- سلفه على الطبائع: وهي عبارة عن سلفية تقدم لزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذالك على بضائع ضمان للمقترض.
- سلفه على الصفقات العمومية : ونظرا لأهمية المشاريع التي تقوم بها السلطات العمومية وحجمها وطرق الدفع التي تكون ثقيلة على المقاول يلجأ هذا الأخير إلى البنوك التجارية للحصول على أموال من أجل

[1] – الصادق إدريس، **وظيفة منح الائتمان أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية**، مجلة عرب الدولة العدد 12278، سنة 2012، ص58.

[2] – عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعية متنوري قسنطينة، الجزائر 2000م، ص45.

[3] – طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص61.

تمويل مشروعه حتى لا يتأخر عنه وبالتالي لا يحدث عطل في تنمية المستهدفة، والسلفة على الصفقات العمومية نوعان هما:

- **منح على الكفالات:** ويمنح هذا النوع من المكتتبين على الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية وتمنح لمواجهة كفالة الدخول للمناقصة، وكفالة التنفيذ الكامل وكفالة لحفظ الآمان.
- منح الاعتمادات وهي:
- **اعتماد التمويل الأولي:** في حالة توفر أموال كافية لدى المقترض للانطلاق بمشروعه؛
- **اعتماد المرافقة:** في حالة أن المقترض أنجز بعض أعمال ولم تسجل فيقوم بتعبئتها بناءا على ما تم انجازه؛
- **الاعتماد المعبئ لديون مؤكدة:** تمنح في حالة اعتراف الإدارة بالوثائق الخاصة وسجل انتهاء الانجاز؛
- **الخصم التجاري:** قيام البنك التجاري بشراء الورقة من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ليحل محله وبهذه الطريقة يقدم سيولة لصاحب الورقة حتى لا يحدث له تأخر أو عطل في مشروعه ويتكون الخصم من ثلاثة عناصر هي: معدل الفائدة، عمولة، التحصيل لعمولة الخصم.[1]
- **الاعتماد بالتوقيع:** يتمثل في الضمان الذي يقدمه البنوك لزبون من أجل الحصول على الأموال اللازمة له من أجل تمويل مشروعه ونميز ثلاث أشكال له وهي:[2]
- القبول المصرفي: التزام البنك بتسديد الدين على زبونه في حالة عجز هذتا الأخير عن ذالك؛
- الضمان الاحتياطي المصرفي: هو تعهد يقدمه البنك لزبون الناتج عن خصم الأوراق التجارية؛
- الكفاءة المصرفية: وهي التزام يقدمه البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين على الزبون في حالة عدم قدرته على الالتزام بديونه.

ثانيا: الائتمان المصرفي المتوسط وطويل الأجل:[3]

1- **الائتمان متوسط الأجل:** تلعب البنوك التجارية دورا مهم في هذا النوع من القروض، بحيث تقوم بتمويل مشروعاتها والمنشآت عن طريق قروض بهدف ضمان أن المؤسسة المقترضة تستطيع رد الدين عنها، وهي المؤسسة التي تقدم للبنك ميزانيتها الختامية وحساب الأرباح والخسائر والوقوف على المركز المالي

[1] – عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص، ص64، 65.

[2] – جاسر محمد السعيد الخليل، **أثر سياسة البنوك التجارية على الاستثمار خاص في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين 2004م، ص138.**

[3]– دغنوس العطرة، **البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001 ص، ص61، 62.

لها، بالإضافة إلى شروط خاصة كأن يحدد وجهة صرف القرض، وكيفية صرفه وغيرها وهنا نجد نوعين من هذا الائتمان هما:

أ- الائتمان قابل لتعبئة يمكن البنك من عملية إعادة التمويل لدى مؤسسة التعبئة

ب- الائتمان غير قابل للتعبئة: لا يمكن إعادة تمويله

2- **الائتمان طويل الأجل:** هو ائتمان لمدة تفوق 7 سنوات ويوجه لتمويل الأصول الثابتة كالمباني، التجهيزات الضخمة أي أن فترة إهتلاكها تفوق 7 سنوات، ويمكن أن يصل هذا النوع من الائتمان إلى 20 سنة بحيث تفرض البنوك التجارية على المؤسسة المستفيدة من الائتمان أن ترهن الأصل بالدرجة الأول.

المطلب الثالث : تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار[1]

الفرع الأول: تعريف الاستثمار: يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خيراته أو جهوده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع دولة أو مع دولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة وهو نوعان الاستثمار أجنبي مباشر وغير مباشر.

الفرع الثاني: علاقة الاستثمار بالتنمية الاقتصادية: يعتبر الاستثمار محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو، من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية مكملة للادخار الوطني، والموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد، كما يساهم في نقل التقنيات والمهارات العالمية وأساليب الإدارة الأجنبية كما تساعد على استخدام شبكة التوزيع الدولية.

الفرع الثالث: طرق تمويل الاستثمار لعملية التنمية الاقتصادية: تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال، من حيث موضوعها وطبيعتها ومنه فهذه العمليات تتطلب أشكالا مختلفة لتمويل نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية بصفة عامة، والبنوك التجارية بصفة خاصة، في التأثير على مستوى الإنتاج أو العقارات، بحيث تنتظر من وراءها الحصول على عائد أكبر في المستقبل وهذا يعود بالفائدة على الفرد بصفة خاصة وعلى الناتج القومي بصفة عامة ويكون هذا من خلال:

القروض لتمويل الاستثمارات: تقدم البنوك التجارية نوعين من القروض لتشجيع عملية الاستثمار وهي:

أ- **القروض الكلاسيكية:** وهي نوعان:

أ- 1- **قروض متوسطة الأجل:** يوجه هذا النوع من القروض لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز عمرها سبع سنوات ونظرا لطول هذه المدة يكون البنك معرض لخطر تجميد الأموال بإضافة إلى مخاطر

[1]- حاتم فارس الطعنان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد،2006م، ص5.

المتعلقة باحتمالات عدم السداد، التي يمكن أن تحدث تبعا لتغيرات التي تحدث على مستوى المركز المالي للمقرض وهي نوعان قروض قابلة لتعبئة لدى البنوك التجارية أو لدى مؤسسات مالية أو لدى معهد الإصدار، والقروض غير قابلة للتعبئة، فالنوع الأول يعني أن البنك التجاري المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى البنك المركزي أما النوع الثاني فمعناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض و بالتالي فغنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

أ- 2- **قروض طويلة الأجل:** تلجأ المنشآت التي ترغب في استثمار طويلة إلى البنوك التجارية للحصول على قروض طويلة الأجل كونها لا يمكنها تمويل مشروعاتها ذاتيا وأيضا لطول المدة قبل الحصول على العوائد، ويفوق في الغالب هذا النوع من القروض تقوم البنوك التجارية بتعبئة أمواله من مصادر ادخاره طويلة الأمد (الودائع التي تفوق مدة ادخار 20سنة).

ب- **القرض الإيجاري:** يعتبر القرض الإيجاري من بين أهم الطرق الحديثة المبتكرة من طرف البنوك التجارية لتمويل الاستثمارات، فقد أحدث تغيرات جذرية بين علاقة المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة وقد سجل توسعا سريعا في استعماله من طرف المستثمرين لما يتمتع به من مزايا عديدة منها:

- إمكانية المؤسسة المقترضة من دفع المبلغ المقترض عبر أقساط بما يعرف بثمن الإيجار؛
- ملكية الأصل تبقى لدى المؤسسة المؤجرة طوال فترة العقد وفي نهاية يكون أمامها ثلاثة حلول إما تجديد العقد، أو شراءه، أو التنازل عنه.[1]

[1]- مرجع سابق، ص77.

خلاصة

من خلال ما قدمناه سابقا وما عرفناه عن أهمية تمويل التنمية الاقتصادية، وتعدد هذه المصادر التمويل بصفة عامة، ودور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية بصفة خاصة وما تقدمه من امتيازات لتشجيع هذه العملية، سواء عن طريق تمويل التجارة الخارجية أو التدخل عن طريق الائتمان المصرفي أو عن طريق قروض الموجهة للاستثمار، فإن البنوك التجارية قبل أن تمول أي مشروع أو مؤسسة، تقوم أولا بتأكد من بيانات المقترض ومعرفة مدى قدرته على تسديد التزامه، وهذا من أجل ضمان عدم تعرضها لأخطار من جهة أخرى، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث عن كيفية تمويل البنوك التجارية للقطاع الزراعي والحيواني فيما يخدم خطة التنمية الاقتصادية الشاملة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطاهير–

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: القروض المقدمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمنح قرض التحدي وقرض الرفيق

تمهيد:

تطرقنا فيما سبق إلى عموميات حول البنوك التجارية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، والدور الذي تلعبه في تمويلها، ومن أجل ربط الجانب النظري بالتطبيقي اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية، باعتباره من البنوك التجارية المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية وبالدرجة الأولى الجانب الفلاحي والزراعي، حيث عرفنا البنك وعرضنا هيكله التنظيمي وأهم مهامه وأهدافه، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى الوكالة التي سنجري بها الدراسة الميدانية، كما عرضنا أيضا نوعين من القروض التي يقدمها البنك، والتدابير اللازمة لمنحها وآجال دراستها، وفي الأخير قدمنا دراسة حول قرض التحدي وقرض الرفيق والذي يعتبران من القروض التي تقدمها الوكالة والأثر الذي ستخلفانه على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية الأكثر شهرة في منح القروض الداعمة للقطاع الفلاحي والزراعي، ومع توسع نشاطه، تم تقسيمه إلى وكالات عبر التراب الوطني حتى يتمكن المقترضون والعملاء من الالتحاق به والاستفادة من خدماته.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (تعريفه، مهامه، وأهدافه)[1]

سيتم التطرق إلى تعريف البنك وأهم وظائفه وأهدافه كالتالي:

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نتيجة للإصلاحات التي قامت بها المنظومة الجزائرية، فيما يخص تطوير القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أو الخدماتية أو الزراعية، أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمقتضى مرسوم رقم 86.106 والذي الصادر في 11– 03–1982م، والذي ينص على تأسيس بنك يساهم في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي والزراعي، ومع مرور الوقت وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14– 04–1990م، والذي زاد من استقلالية البنوك، فأصبح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بوظائفه بأكثر حرية، بحيث يقدر رأس مال البنك حوالي 33.000.000.000 دج، ويبلغ عدد عماله من موظفين وإطارات ومهندسين بما يقدر بـ: 7500 عامل وهو قابل لزيادة، ويتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن غيره من البنوك بـ:

- أول بنك في البنوك الجزائرية؛
- أول من أطلق بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية؛
- ثاني بنك على مستوى المغاربي؛
- يحتل المرتبة الرابعة على المستوى العربي؛
- يحتل المرتبة التاسعة إفريقيا من مجموع 326 بنكا؛
- يحتل المرتبة 668 عالميا من مجموع 4100.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أدى توسع نشاط البنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع مهامه وتعددها كالتالي:

- فتح الحسابات البنكية لكل شخص قدم طلب بذلك؛
- عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين؛
- مسايرة التطور الحاصل في العالم المصرفي وتقنياته؛

[1]- من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، -كالة الطاهير.

- معالجة العمليات المصرفية من ائتمان واستثمارات وغيرها؛
- تشجيع وترقية القطاع الزراعي والفلاحي والحرف واليدوية؛
- المراقبة والتعاون مع السلطات التنظيمية لحركات المالية للمؤسسات؛
- قبول الودائع ومنح القروض؛
- التقرب لأصحاب المهن الحرة والتجار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تنشط في القطاع الزراعي والفلاحي؛
- تطوير قدرة البنك في معالجة المخاطر عن طريق:
  - أخد الضمانات الملائمة ميدانيا؛
  - تطوير كفاءة الموظفين ومنح الأولوية لأصحاب الشهادات؛
  - استعمال تقنيات جديدة لتنبؤ بالمخاطر؛
  - متابعة المقترضين والزبائن وتسجيل مخالفاتهم؛
  - تقديم النصح والإرشاد للمقترضين؛

وفي إطار السياسة الائتمانية يقوم البنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- إعادة تنظيم إدارة الائتمان؛
- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
- أخد ضمانات حسب الائتمان الممنوح وتطبيق معدلات الفائدة حسب تكفله الموارد؛
- إنشاء بطاقة السحب الإلكترونية مابين البنوك؛
- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الأجنبية تسييرا ملائما.

الفرع الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- الزيادة في الموارد بأقل التكاليف وأكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعة في إطار احترام القواعد الإدارة الصارمة للخزينة البنكية سواء بالدينار أو العملات الأجنبية؛
- ضمان تحقيق التنمية المنافسة للبنك في جمال النشاطات التي يقوم بها؛
- توسيع وإعادة تطوير الشبكة؛
- رضا العملاء وهذا من خلال المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم؛
- تكليف إدارة دينامكية؛
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق ، وإدراج منتجات جديدة؛

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

حيث سنقوم بعرض الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –بجيجل–

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية خدمات جديدة من خلال 332 وكالة عبر كافة التراب الوطني، وكل مجموعة من هذه الوكالات يرأسها بنك الجهوي GRE، يقوم بإدارة نشاطها وإدارة أعمارها، كما يتكفل ببعض الملفات الثقيلة التي تعجز عنها الوكالات ، كالقروض الموجهة للمؤسسات، هذا بالنسبة للمراكز الفنية، أما بالنسبة للإدارة العليا للبنك فتكون من مديرية العامة المركزية والمديريات التابعة لها وهي:

- المديرية العامة المساعدة للموارد والقروض؛
- المديرية العامة المتخصصة في الإعلام الآلي ، المحاسبة ، والجزئية؛
- المديرية العامة المساعدة لإدارة الوسائل؛
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة؛
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية؛

الفرع الثاني: المخطط التنظيمي للبنك

الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2005م

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الملحق رقم **(1)** المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطاهير–

المطلب الثالث: وكالة الفلاحة والتنمية الريفية بالطاهير BADR

سنتطرق في هذا المطلب إلى لتعريف وكالة الفلاحة والتنمية الريفية بالطاهير BADR

الفرع الأول : تعريف وكالة الطاهير للفلاحة والتنمية الريفية

تحتوي وكالة جيجل على أربع وكالات وهي: وكالة العوانة، وكالة الميلية، وكالة تاكسنة، وكالة الطاهير، بحيث تنخرط كلها تحت رئاسة الوكالة المركزية لجيجل، وبما أن مقر دراستنا هو وكالة الطاهير فيمكن تعريفها على أنها خلية تقوم بتقديم عمليات عديدة لزبون، كما أنها تلزمه بتطبيق سياساتها من أجل السير الحسن لمهامها والتي تنحصر في:

- استقطاب أكبر عدد من الزبائن باقتراح لهم خدمات ومنتجات بنكية والسماح لهم بالاستثمار؛
- دراسة عملياتهم الشخصية والمهنية مع منحهم التحفظ والتسهيلات وتمويل المؤسسات عن طريق القروض، الائتمان....الخ؛
- إرشاد الزبون ونصحه ومساعدته في مجال الأعمال المالية الصناعية والتجارية؛

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي بوكالة الطاهير BADR

من أجل تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف مصالح وأقسام وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالطاهير فإن الإدارة العامة للبنك اعتمدت تنظيما خاصا بها وهو موضح في الشكل الموالي؛

الشكل رقم(3–2): الهيكل التنظيمي لوكالة الفلاحة والتنمية الريفية الطاهير

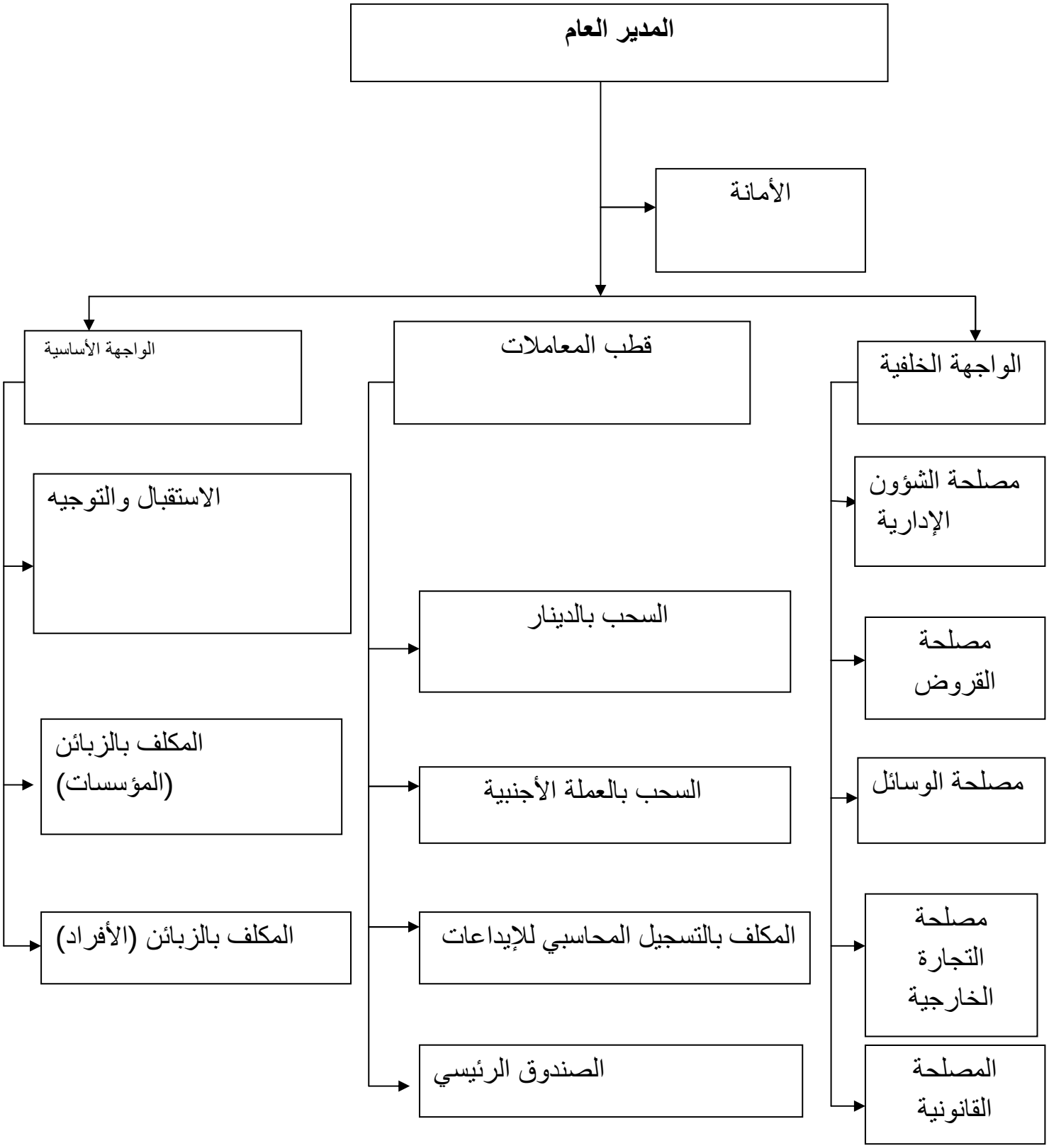

المصدر: الملحق رقم (2) المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الطاهير–

المبحث الثاني: القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية والتدابير اللازمة لمنح القروض وفي الأخير آجال دراسة القروض والموافقة عليها:

المطلب الأول: أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك بمنح قروض محددة، وتتميز بكونها موجهة للقطاع الفلاحي والزراعي وتختلف حسب

الفرع الأول: قروض قصيرة الأجل

وهي قروض لا تتجاوز فترة استحقاقها 12 شهرا وتشمل كل من:

- تسهيلات الصندوق؛
- الخصم التجاري؛
- الكفالة؛
- الدفع المسبق والمضمون بهدف استغلال : وهو القرض يتجدد كل عام بهدف استغلال من طرف المؤسسات مقابل الضمان.

أما مجموعة القروض التي يمنحها البنك فهي:

1- **القروض الموسمية:** وهي قروض لا تتجاوز قيمتها 1000000دج، بحيث يدفع البنك 90% والمقترض 10%.

وفي حالة كان المبلغ مابين100000000دج و100000000دج فيدفع البنك 80%والمقترض 20%.

2- **القرض الرفيق:** نفس الشيء تبلغ مدة استحقاقه 12 شهرا بمعدل الفائدة مدعم من طرف الدولة، وفي حالة عدم قدرة المقترض على سداد تمتد آجال القرض إلى غاية 18 شهرا ويتحمل المقترض تسديد كافة الفوائد بدل الدولة

الفرع الثاني: قروض متوسطة الأجل

وهي قروض التي تبلغ مدة استحقاقها مابين خمس سنوات إلى 7 سنوات وهي:

1- **قرض التحدي:** هو قرض مدعم من طرف الدولة بحيث في السنة الأولى تتكفل الدولة بتسديد فوائده، أما السنة الثانية والثالثة فيتحمل المقترض 1% من الفائدة والباقي على الدولة.

- من أربع سنوات إلى خمس سنوات يسدد المقترض 3% والباقي على الدولة؛
- من 6 سنوات إلى غاية نهاية القرض يتكفل المقترض بتسديد باقي الفوائد وحده والمقدرة بـ: 5.25%.

2- **قروض لتمويل المشاريع السياحية :** يقدر الحد الأدنى لهذه القروض ب1000000دج أما الحد الأعلى للقرض 5000000دج بمعدل فائدة يبلغ 5.25% بحيث يساهم المقترض بـ: 40% من المبلغ القرض والبنك 60% من قيمة المشروع.

- بحيث تقدم الدولة دعم لولايات الشمال بمعدل 3%، شرط أن يقدم المقترض ضمانات للبنك على شكل رهن عقاري أو الكفالة.

3- **القرض الايجاري:** هو من بين القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث يساهم المقترض فيه بنسبة 10% من قيمة المشروع، والبنك بنسبة 60% وأما الدولة فتساهم ب30 % بمعدل فائدة يقدر ب25،5% بضمان يقدمه المقترض للبنك وهو العتاد المؤجر.

الفرع الثالث: قروض طويلة الأجل

وهي قروض تفوق مدتها سبع سنوات وقد تصل إلى 20 سنة، ويتمثل هذا النوع من القروض الاستثمارية والتي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة وهي:

- **قروض الوكالة الوطنية لدعم الشباب (ENSEJ)**
- **قروض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)**
- **القرض المصغر(ENJEM)**

والفروق بين هذه القروض يتمثل في كون مستفيدين من القرض ENSEJ لا يتجاوز عمره من 19 إلى 35 سنة أما الحاصلين على القروض CNAC فيكون عمره مابين 35 إلى 55 سنة، وتكون طرق الاستفادة من هذه القروض على النحو التالي:

1- **القرض المصغر:** يكون المبلغ المقدم هو 1000000دج ويمتد إلى 9 سنوات بحيث يكون في السنة الأولى معفى من ضريبة المستفيد، والسنة الثانية والثالثة والرابعة مؤجلة الأقساط والاهتلاك مع الفوائد وفي السنة الخامسة تبدأ أقساط اهتلاك القرض في التسديد.

2- **قرض ENSEJ و CNAC:** وتبلغ قيمة القرض 10000000دج، بحيث يساهم المقترض بنسبة 1٪ من قيمة القرض وكل من ENSEJ و CNAC بقيمة 29٪ من قيمة القرض، والبنك يساهم بنسبة 70٪.

- بالإضافة إلى هذه القروض يمنح البنك قروضا لدعم البناء الريفي من طرف الهيئة الوطنية لسكن (FONAL)، والصندوق الوطني لسكن (CNL)، ونلخص هده القروض في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

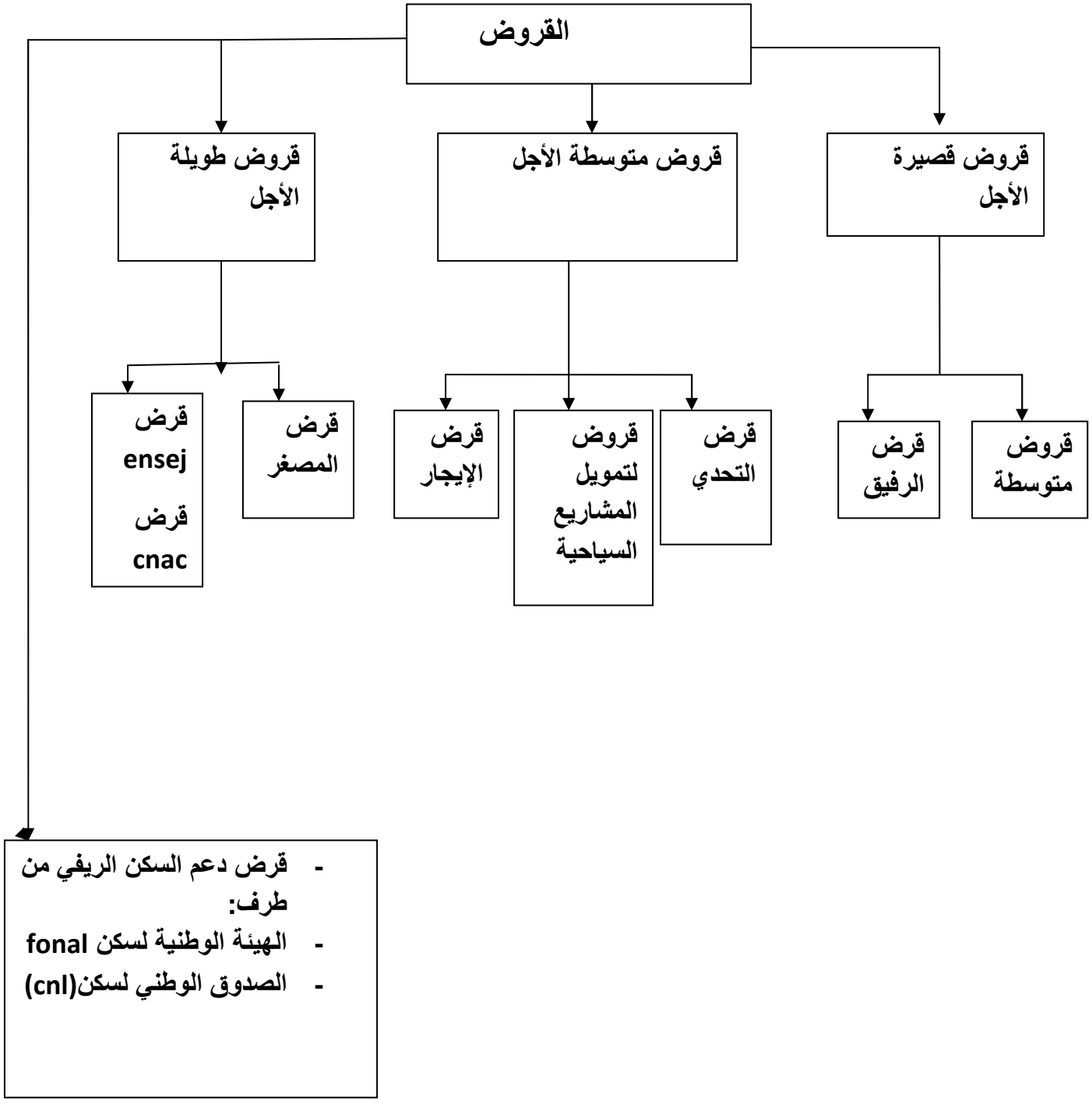

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: التدابير اللازمة لمنح قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل الحصول على قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية لابد من إتباع وتطبيق الشروط التالية:

الفرع الأول: ملف القروض

- طلب الحصول على القرض؛
- عقد يثبت حق ملكية الإيجار؛
- محضر تعيين الوكيل؛
- بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية؛
- فواتير تقديرية لتكلفة السلع من المورد؛
- دراسة تقنية محاسبية يقوم بها مكتب دراسات المحاسبية معتمد من طرف الدولة؛
- الحصيلة التقديرية للمشروع؛
- شهادة مسحوبة من طرف CNASو CASNOS؛
- قائمة تخص مواصفات المقترض؛
- قرار منح القرض من طرف البنك يحمل التوقيع؛
- شهادة تثبت عدم الحصول المقترض على قرض آخر من بعض المؤسسات المالية أو تعاضديات الفلاحية CNMA.

الفرع الثاني: مراحل منح القرض

- يتوجه المورد إلى الوكالة (ENSEJ OR CNAC OR ENJEM)، ويعرض أمامهم المشروع؛
- يختار المقترض مستشار يدرس له مشروع دراسة محاسبية؛
- تعيين لجنة لمعرفة مدى قدرة المقترض على القيام بهذا المشروع وأخذ الموافقة من اللجنة؛
- يرسل بعدها هذا الملف إلى البنك؛
- تقوم لجنة القروض بفحص الملف والتأكد على احتواءه على جميع الوثائق الضرورية، وتأكد من الجدوى المالية للمشروع والموافقة عليه؛
- ترسل وثيقة القبول إلى الوكالة المنتمي إليها المقترض لإكمال باقي الإجراءات المتبقية لمنح القرض؛
- وفي الأخير ترسل الموافقة للمقترض بقبول طلبه لمباشرة وإتمام ما تبقى من الوثائق التالية:
- فتح حساب بنكي للمقترض؛
- يضع المقترض المبلغ المساهم به؛
- ترسل جميع الوثائق للبنك الجهوي بجيجل للموافقة عليها؛

- تضع الوكالة مبلغ القرض في حساب المقترض، وتمنحه شيك بدفعة أولية تقدر بـ: 30٪ من مساهمة البنك باسم المورد؛
- يقدم المورد فاتورة بمبلغ العتاد للمقترض ويرسل واحدة أخرى للبنك من أجل الحصول على المبلغ المتبقي بقيمة 70٪؛
- يقوم المقترض برهن ما تم شراءه طول مدة القرض ويرسلها للبنك.

المطلب الثالث: آجال دراسة ملفات القرض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

تقوم لجنة القروض بتقييم الأعمال المالية للمقترض بالاعتماد على مؤشرين أساسيين وهما:

- مؤشر الربحية (IR) =مجموع التدفقات النقدية ÷ قيمة الاستثمار

- مؤشر استرداد رأس المال = قيمة رأس المال ÷ التدفق النقدي

ويقوم البنك قبل الموافقة على طلب المقترض بدراسة هذا الملف على مستوى المديرية العامة بالجزائر ثم على مستوى المديرية الجهوية لولاية جيجل، ثم على مستوى الوكالة المنتسب إليها في الآجال التالية:

- على مستوى المديرية العامة: وتبلغ فترة الدراسة 60 يوما؛
- على مستوى المديرية الجهوية: وتبلغ فترة الدراسة 20 يوما؛
- على مستوى الوكالة: تبلغ فترة الدراسة 40 يوما.

ولما تنتهي آجال دراسة القرض تأتي آجال الموافقة عليه وتختلف حسب التسلسل في المديريات كالتالي:

- على مستوى المديرية العامة: وتبلغ آجال الموافقة 90 يوما؛
- على مستوى المديرية الجهوية: وتبلغ آجال الموافقة 30 يوما؛
- على مستوى الوكالة: وتبلغ فترة الموافقة 60 يوما.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمنح قرض التحدي وقرض الرفيق

بعدما تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأنواع القروض التي يقدمها، خاصة بوكالة الطاهير والإجراءات التي تقوم بها من أجل دراسة ملف القرض، سنتطرق في هذا المبحث إلى نوعين من القروض المقدمة من طرف وكالة الطاهير وكيفية متابعتهما، وما الأثر الذي يخلفانه على التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: قروض التحدي والرفيق الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطاهير–

الجدول رقم (3-1): الملفات المقبولة مقابل الملفات المقدمة ومبالغ الممنوحة خلال الفترة (2013-2017).

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الملفات المقدمة	4	6	20	8	7
عدد الملفات المقبولة	4	6	18	5	6
المبالغ الممنوحة	12676356	14145058	47404509	8802000	18712700

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة القروض.

الشكل رقم (3-4): الملفات المقدمة والمقبولة خلال 2013- 2017

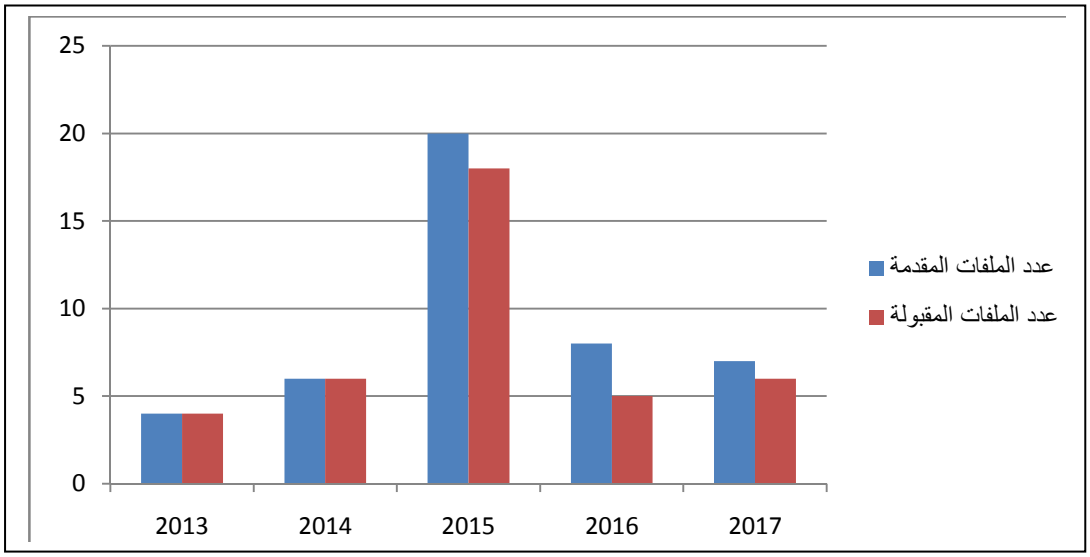

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ تزايد مستمر في عدد الملفات مند بداية 2013 إلى غاية 2015 حيث لاحظنا أن عدد الملفات المقدمة في سنة 2013 هو 4 وفي سنة 2014 هو6 وفي سنة 2015 هو 20 ملف؛ بينما تراجع هذا العدد في سنة 2016 حيث بلغ 8 ملفات، وفي سنة 2017 بلغ 7 ملفات، وهذا يعود لتغير سياسة البنك الخاصة بأسعار الفائدة، وهذا ما سنوضحه في الشكل الموالي.

الشكل رقم(3-5): عدد المبالغ المقّدمة مقابل الملفات المقبولة لقرض التحدّي

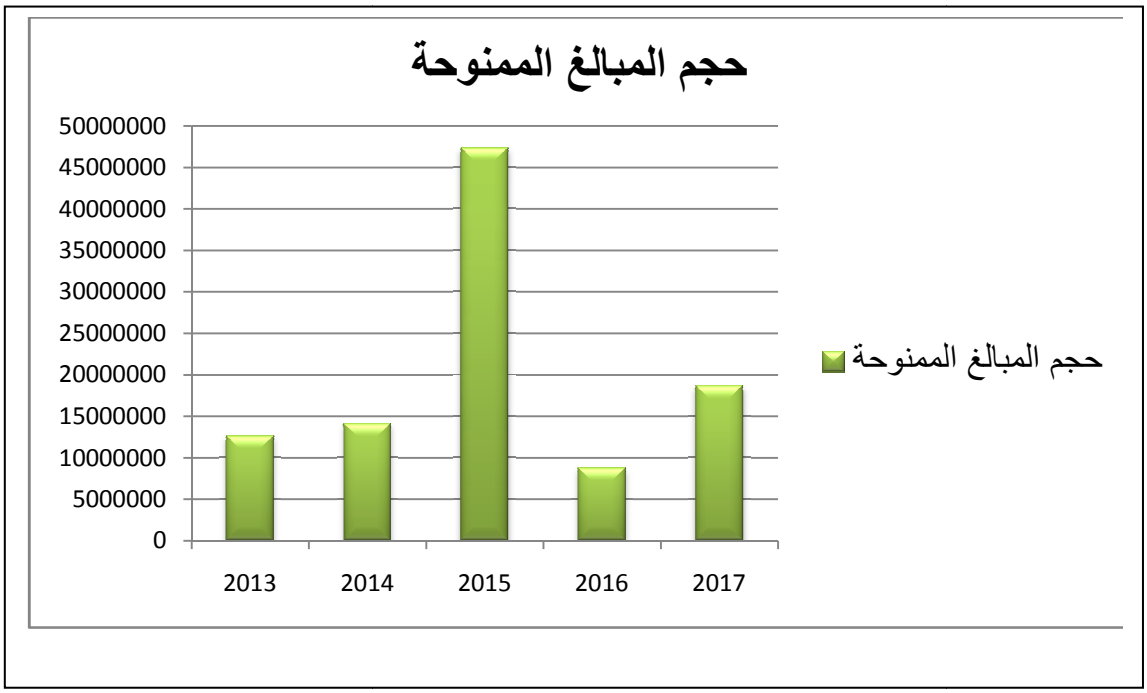

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال هذا المخطط تذبذب في المبالغ الممنوحة مقابل الملفات المقبولة كما هو موضح في الشكل السابق كما يلي:

- سنة 2013: تم قبول 4 ملفات والمبلغ الإجمالي المقدم حيالها هو 12676356دج؛
- سنة 2014: تم قبول 6 ملفات والمبلغ الإجمالي المقدم حيالها هو 14145058دج؛
- سنة 2015: تم قبول 18 ملف والمبلغ الإجمالي المقدم حيالها هو 47404509دج؛
- سنة 2016: تم قبول 5 ملفات والمبلغ الإجمالي المقدم حيالها هو 8802000دج؛
- سنة 2017: تم قبول 6 ملفات والمبلغ الإجمالي المقدم حيالها هو 18712700دج.

ومنه يمكن القول أن المبالغ المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية انخفضت في السنوات الأخيرة وهذا لظروف الاقتصادية التي مرت على الجزائر خلال هذه الفترة (التضخم) وأيضا بسبب تغير سياسة المالية للبنك حيث لاحظنا بعد المقابلة التي أجريتها مع المسؤول عن قسم المحاسبة أنه تم تغيير في شروط منح القرض كمايلي:

- في السنوات الأولى كانت أسعار الفائدة معدومة (0٪)، أي أن البنك يسترجع المبلغ الذي قدمه للمقترض بدون فائدة؛
- لكن ابتداءا من 2016 غير البنك من سياسته حيث فرض نسب فائدة على المقترضين كمايلي:
- السنة الأولى فائدة مؤجلة الدفع وتحتسب إلى المبلغ؛

- السنة الثانية والثالثة يدفع المقترض 1٪ والباقي يتحمله البنك؛
- السنة الرابعة والخامسة يدفع المقترض فائدة بنسبة 3٪ من نسبة القرض والباقي يتحمله البنك؛
- وابتداءا من السنة الخامسة إلى غاية مدة استحقاق القرض يتحمل المقترض باقي الفائدة بنسبة 25،5٪ وحده، وهذا ما دفع بالمقترضين إلى توقف طلباتهم على قرض التحدي، وأيضا يعود السبب إلى معتقداتهم الدينية لأن الفائدة محرمة في دين الإسلام لأنها ربا وهذا ما نهى عنه الله تعالى.

الفرع الثاني: قروض الرفيق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الطاهير –

الجدول رقم(3–2): الملفات المقدمة والمقبولة والمبالغ المقدمة لقرض الرفيق

السنوات	2015	1016	1017
عدد الملفات المقدمة	02	04	05
عدد الملفات المقبولة	02	04	05
حجم المبالغ المقدمة	4384318	5001000	14062500

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول

الشكل رقم(3–6): عدد الملفات المقدمة والمقبولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطاهير –

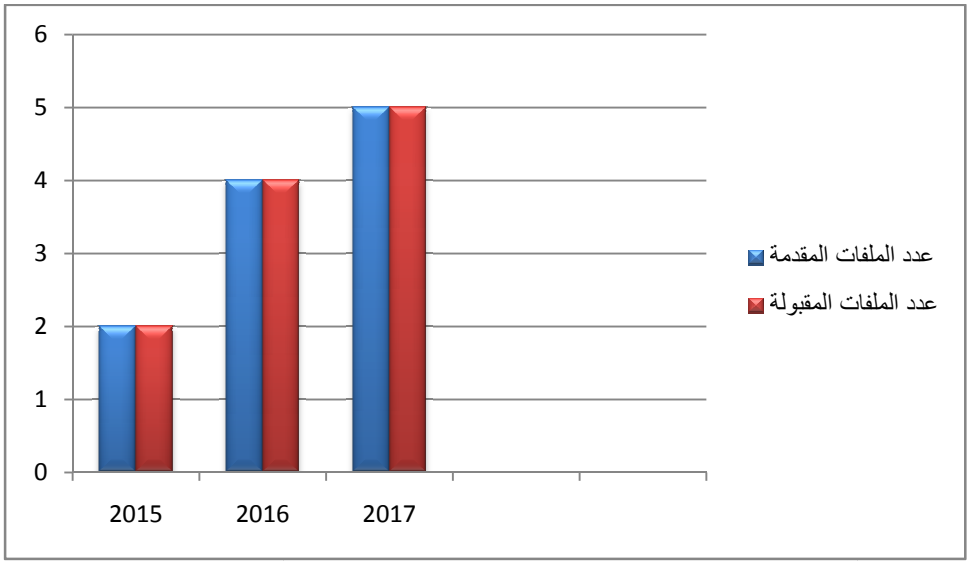

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد الملفات المقبولة هو نفسه عدد الملفات التي تم التقدم بها للوكالة، كما نلاحظ تزايد مستمر على هذا النوع من القروض.

الشكل رقم (3-7): حجم المبالغ الممنوحة مقابل الملفات المقبولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطاهير –

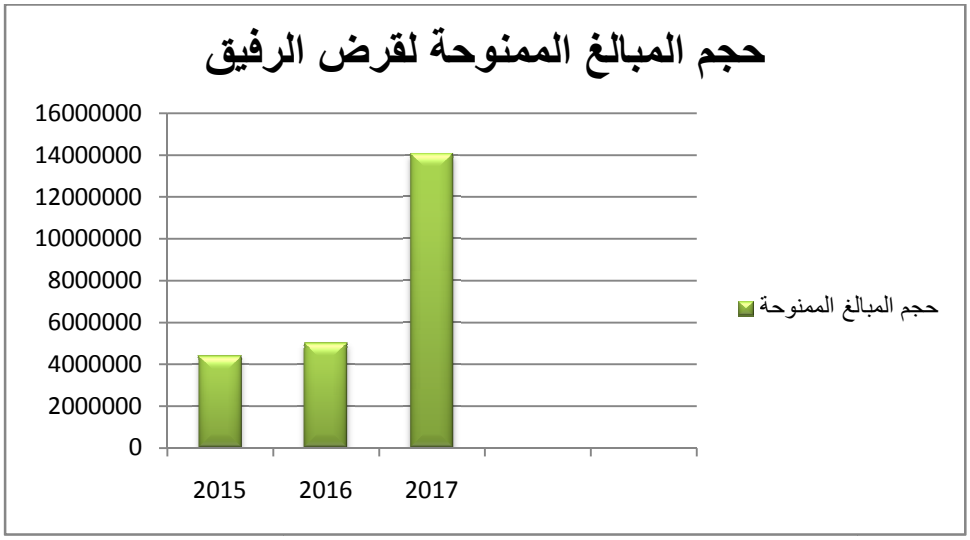

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ أن حجم المبالغ المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الطاهير– يتزايد من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الشكل السابق أي أنه يتوافق مع التزايد الحاصل في الملفات، وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن البنك لا يفرض أي نوع من الفائدة على هذه القروض.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع قرض التحدي وقرض الرفيق

الفرع الأول: تقديم المقترضين والمشروعين

1- تقديم المقترضين:

الاسم واللقب: د.م نشاطه: زراعة البقوليات مقر سكنه: الرجلة– الطاهير– جيجل مدة القرض: 5 سنوات الغرض من القرض: الحصول على معدات وتجهيزات زراعية	الاسم واللقب: م ر نشاطه: تربية الدواجن مقر سكنه: شارع بوكروم الطاهر –الطاهير– جيجل مدة القرض: سنتان الغرض من القرض: الحصول على الدجاج البياض

2- تقديم المشروعين:

المشروع الأول: يتمثل هذا المشروع في الحصول على قرض التحدي بقيمة 1360000 دج من بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطاهير–، وهذا من أجل الحصول على المعدات التالية:

- بيوت بلاستيكية مقاومة للحرارة والبرودة؛
- سلك الأخضر المجلفن؛
- إطار فلادي للبيوت البلاستيكية من أجل الاحتباس الحراري؛
- وتم تقديم فاتورة بهذه المعدات من طرف المورد للبنك من أجل الحصول على المبلغ الأولي:

الجدول رقم (3-3): فاتورة معدات قرض التحدي للبنك.

العدد	المعدات	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ الإجمالي
01	بيوت بلاستيكية مقاومة للحرارة والبرودة	U	7	135000	945000
02	سلك الأخضر المجلفن	KG	1050	2500	262500
03	إطار فلادي مقاوم للحرارة	KG	420	150	63000
				مبلغ خارج الضريبة	1270500
				معدل الضريبة 19٪	241395
				المبلغ الإجمالي	1511895

المصدر: الملحق رقم (3) المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الطاهير–.

المشروع الثاني: يتمثل هذا المشروع في الحصول على قرض الرفيق بقيمة 3480000دج، من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الحصول على الدجاج البياض.وقد قام بتقديم الفاتورة التالية:

الجدول رقم(3-4): فاتورة معدات لقرض الرفيق للبنك

المادة	الكمية	سعر الوحدة(دج)	المبلغ
دجاج بياض	5200	450	2340000
		مبلغ خارج الضريبة	2340000
		معدل الضريبة 19%	444600
		المبلغ الإجمالي	2784600

المصدر: الملحق رقم (4) المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الطاهير–

الفرع الثاني: قائمة الشروط

يفرض البنك مجموعة من الشروط للحصول على قرض التحدي والرفيق نلخصها فيما يلي:

1- بالنسبة لقرض التحدي:

الجدول رقم (3-5): الشروط الخاصة بقرض التحدي.

نوع القرض	المبلغ	مدّة الاستعمال	مدّة القرض	النسبة
قرض متوسط الأجل ETTAHADI	1360000	سنة واحدة (12 شهرا)	5سنوات بما فيها: 4 سنوات مدة الإهتلاك 1 سنة مؤجلة الدفع	النسبة المعمول بها

المصدر: الملحق رقم(5) المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة الطاهير–

2- بالنسبة لقرض الرفيق:

الجدول رقم (3-6): الشروط الخاصة بقرض الرفيق

نوع القرض	المبلغ	مدة القرض	النسبة
قرض الفلاحي R'FIG	3480000	9 أشهر	النسبة المعمول بها

المصدر: الملحق رقم (6) المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الطاهير–

بالإضافة إلى مجموعة من الشروط العامة وهي:

- لابد على المقترض الحاصل هنا على القرض أن يستعمله في تمويل المشروع الذي تم الإتفاق عليه؛
- معدلات الفائدة المطبقة على القرض مكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا ووفقا لشروط السارية والمعمول بها؛
- يتم إعلام المقترض بهذه التعديلات وعليه القبول بها والإدلاء بتصريح بذلك وتقديمه للبنك.

الفرع الثالث: الضمانات التي يقوم المقترضان بتقديمها للبنك

***بالنسبة لقرض التحدي:**

- رهن قانوني لحق الامتياز على الأرض الفلاحية على الشيوع مع إيداع خبرة الأرض من طرف الخبير المتعاقد مع البنك؛
- إيداع المساهمة الشخصية بقيمة 191895دج في حسابه الذي فتحه البنك له؛

- تعهد توثيقي برهن والتأمين على البيوت البلاستيكية كاملة محل التمويل إلى غاية نهاية تسديد البنك؛
- تأسيس مبلغ التأمين على البيوت البلاستيكية كاملة؛
- وكالة تجديد التأمين؛
- اتفاقية القرض مسجلة وممضية باللغة العربية؛
- سندات الأمر؛
- تجديد التأمين لصالح البنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة الطاهير إلى نهاية تسديد القرض؛
- الفواتير النهائية.

***بالنسبة لقرض الرفيق:**

- رهن المركبة (VW) لسنة 2013؛
- رهن المركبة (VW) لسنة 2011 ملك لابنه؛
- إيداع خبرة للمركبتين تغطي مبلغ القرض؛
- التأمين ضد كل المخاطر على المركبتين مع ملحق لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطاهير–؛
- التأمين على المدجنة مع ملحق التأمين لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطاهير–؛
- اتفاقية القرض ممضية ومسجلة باللغة الوطنية.

ومن جهة أخرى يعد البنك للمقترضين جدول إهتلاك القرض من أجل أن يقوم بدفع ضرائبه المستحقة عليه وتسديد دفعاته في الوقت المناسب وبدون تأخير حتى لا يتعرض لعقوبات وهو كما يلي:

الجدول رقم (3–7): جدول اهتلاك لقرض التحدّي.

التاريخ	مبلغ القرض	أقساط الإهتلاك	الفائدة	الضريبة	مبلغ واجب الدفع
2018/12/31	1360000	مؤجل	34000	6460	40460,00
2019/12/31	1400460	350115	35011,50	6652,19	391778,69
2020/12/31	1050345	350115	26258,63	4989,14	381362,77
2021/12/31	700230	350115	38512,65	7317,40	395945,05
2022/12/31	350115	350115	19256,33	3658,70	373030,03
المجموع	/	1400460	153039,00	29077,43	1582576,54

المصدر: الملحق رقم (7) المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الطاهير–

الجدول رقم (3–8): جدول الاهتلاك لقرض الرفيق

التاريخ	مبلغ القرض	أقساط الاهتلاك	الفائدة	الضريبة	مبلغ واجب الدفع
2018/12/31	3480000	3480000	0	0	3480000
المجموع	/	/	0	0	3480000

المصدر: الملحق رقم (8) المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الطاهير–

ولكن قبل هذا وذاك فإنّ البنك لا يمنح الموافقة للمقترضين إذا لم يرى أن هذا في صالحه، وذلك من خلال وضعه لجدول يدرس من خلاله النتائج المتوقع الحصول عليها، والتي تحقق له نسبة من الأرباح.

الجدول رقم (3–9): جدول توقعات النتائج لقرض التحدّي

السنوات	السنة 1	السنة 2	السنة 3
رقم الأعمال	2218000	3138000	3138000
هامش الربح الإجمالي	2218000	3138000	3138000
النتيجة الإجمالية للاستغلال	1493240	2374428	2353404
نتيجة قبل الضريبة	435248	1313708	1378432
نتيجة الصافية	435248	1313708	1378432
التدفقات النقدية	725042	1603502	1539111

المصدر: بالاعتماد على الملحق رقم (9) المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطاهير–

بحيث يعتمد على هذا الجدول لحساب مؤشرين يقرر من خلالهما منح القرض كالتالي:

1– مؤشر الربحية =(مجموع التدفقات النقدية ÷ قيمة الاستثمار)+1

مجموع التدفقات النقدية= 466172+1338160+1267136= 3071468 دج

قيمة الاستثمار=1493240+2374428+2353404= 6221072 دج

مؤشر الربحية = (3071468 دج ÷6221072)+1= 1.49

وبما أن مؤشر الربحية (1<1.49) فإن المشروع مقبول لأنه إذا كان مؤشر الربحية أكبر من (1) فمعناه أن المشروع سوف يحقق أرباحا.

2– مؤشر استرداد رأس المال= قيمة رأس المال الاستغلال÷ مجموع التدفق النقدي

رأس المال الاستغلال= 2218000+3138000+3138000 = 8494000 دج

مجموع التدفقات النقدية= 466172+1338160+1267136= 3071468 دج

مؤشر استرداد رأس المال= 8494000 ÷ 3071468 = 2,76

بما أن فترة استرداد رأس المال أقل من الفترة التي حددها البنك والتي قدرت ب 3سنوات والفترة التي يمكن للمقترض ردّ القرض هي سنتان و9 أشهر، ولهذا تم الموافقة على القرض.

الجدول رقم(3–10): توقعات النتائج بالنسبة لقرض الرفيق.

البيان	سنة واحدة
رقم الأعمال	10712928
الشحن الكلي	800858,56
نتيجة الاستغلال	2705069,44
الضرائب	0000
نتيجة الصافية لسنة	2705069,44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (10) المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطاهير–

حيث قام البنك بحساب المؤشرين السابقين من أجل الموافقة على منح القرض للمقترض:

1– مؤشر الربحية: (مجموع التدفقات النقدية÷ قيمة الاستثمار)+1

مؤشر الربحية=(2705069,44÷ 2705069,44)+1=2

ومنه مؤشر الربحية أكبر من 1 وعليه البنك يوافق على منح القرض

2– مؤشر استرداد رأس المال= نتيجة الاستغلال÷ نتيجة الصافية

مؤشر استرداد رأس المال= 10712928÷ 2705069,44= 3,96

ومنه فترة استرجاع القرض المتوقعة أقل من الفترة المحددة والتي تبلغ 9 أشهر ولهذا تم الموافقة على القرض.

المطلب الثالث: أثر المشروعين على التنمية الاقتصادية

يعود هذان القرضان بالفائدة كبيرة على التنمية الاقتصادية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك عن طريق:

1–بالنسبة للقطاع الحكومي: تعتبر الضرائب مصدر من مصادر التمويل الداخلي لتنمية الاقتصادية والتي تعتمد عليها الدولة لتمويل مشاريعها التنموية في جميع قطاعاتها الاقتصادية والنهوض بها دفعة واحدة فيما يخدم خطة التنمية الاقتصادية، فإن الضرائب التي سيدفعها صاحب المشروع السيد ""د م " للدولة والتي قدرت بـ: 29077,43 دج تعتبر كإيراد تعتمده هده الأخيرة في تمويل مشاريعها، بينما صاحب مشروع القرض الرفيق لن يقوم بدفع أية فائدة، ولكن هذا سيشجع أكثر على تقديم طلبات أكثر لهذا النوع من القروض، بما سيخدم الخطة التنموية الخاصة بالقطاع الزراعي والفلاحي أكثر.

2- **بالنسبة للبنك:** إن معظم القروض التي يمنحها البنك للمقترضين خاصة متوسطة وطويلة الأجل، يفرض عليها أسعار فائدة كل حسب المدة والمبلغ القرض المقترض، حيث تبدأ آجال الدفع انطلاقا من بداية استغلاله حيث تدفع هذه الفوائد عبر دفعات تتحدد وفق اتفاقية القرض، وقد قدرت الفائدة التي سيدفعها صاحب القرض للبنك حوالي 153039,00دج، بحيث تؤدي هده الأموال إلى استرجاع البنك لمركزه المالي من جهة، ومن جهة أخرى يقوم بمنح فرص أخرى للمقترضين ومنحهم قروض تساهم في تمويل مشاريع أخرى تخدم خطة التنمية الاقتصادية، أو أن البنك هو بنفسه يساهم في مشاريع تضعها الدولة لدعم التنمية ومثال على ذلك مساهمة البنوك التجارية في دعم وكالة الوطنية لتدعيم الشباب ENSEJ وأيضا الوكالة الوطنية لتأمين على البطالة CNAC.

3- **بالنسبة لدخلهما الفردي:** نجاح المشروعين سيزيد من دخل هذان المقترضان وهذا سيعود بالنفع عليهما أولا حسب النتائج الموجودة بجدول التوقعات الخاصة بالنتيجة الصافية لهما، هذا من جهة ومن جهة أخرى هذا سيدفعهما بالاحتفاظ بجزء من هذه الأرباح على شكل ودائع بالبنوك التجارية تحسبا للاستفادة منها مستقبلا أو لتمويل مشاريع أخرى، وبهذا يستعمل البنك هذه الأموال لتمويل مشاريع أخرى تخدم خطة التنمية الاقتصادية، أيضا ستزيد نسبة هذا المبلغ في البنك بحسب المدة التي ادخر بها هذا القرض وأيضا بحسب معدلات الفائدة الممنوحة.

4- **بالنسبة لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات:** إن نجاح هذان المقترضان في مشروعهما مع مرور الزمن وتطوره واتساع سوقهما داخل وخارج الولاية، وبوجود منافسين لهما لمنتجاتهما، يدفع بهما إلى الرغبة بتصدير منتجاتهما خارج الوطن، خاصة مع الدعم الكبير لدولة الذي تقدمه لتشجيع الصادرات، فيؤدي هذا إلى زيادة نسبة الصادرات ولو بنسبة ضعيفة، بحيث ترى الدولة أنه يوجد فائض لهذين المنتجين فتتوقف عن استيراده وهذا يؤدي إلى خفض نسبة الواردات، وهذا يعود بالأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات بصفة عامة، ونجاح هذان المشروعان يؤدي إلى جدب المستثمرين الأجانب وتحفيزهم فيصحبون معهم التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في الزراعة والفلاحة، وأيضا الأيدي العاملة دو كفاءة عالية، بالإضافة إلى جدب العملة الصعبة ما يعود بفضل الكبير على التنمية الاقتصادية باعتبار الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية من الدعائم الكبرى لتنمية الاقتصادية.

5- **بالنسبة لناتج المحلي:** أن أكبر مشكلة تعاني منها الدول النامية هي مشكلة الغذاء، فإن نجاح هذا المقترضان في مشروعهما، يساهم ولو بنسبة ضئيلة في حل هذه المشكلة، حيث أن دخول منتجاتهما إلى السوق وبأسعار معقولة وفي متناول الجميع وإقبال الجميع عليها بالإضافة إلى دعم الدولة لسلع

الاستهلاكية، سيكون حافزا أمام هذان المستثمران في زيادة الإنتاج وتوسيع مشروعهما ما يساهم في زيادة الناتج المحلي، وهذا ما تطمح إليه الخطة التنموية لدولة.

6- **بالنسبة إلى خفض معدلات التضخم:** إن توفر هذان المنتجين وبأسعار معقولة وفي متناول الجميع، تؤدي إلى تشجيع الأفراد على اقتناءها، ما يؤدي إلى خفض نسب التضخم حول هذان المنتجين، باعتبار التضخم من أكبر معوقات التنمية الاقتصادية.

7- **بالنسبة لخفض معدلات البطالة:** إن حصول هذان المقترضان على المبلغ، ومباشرتهما في مشروعهما يحتم عليهما البحث على الأيدي عاملة، وبهذه الطريقة يوفران عدة مناصب شغل مما يحد من ظاهرة البطالة، بحيث بدل أن تنشغل الدولة في توفير مناصب شغل ومعاشات لهذه الفئة العاطلة عن العمل، تستخدم هذه الأموال في تمويل خطتها التنموية المسطرة، وبهذه الطريقة يكون قد باشر بصفة غير مباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية.

خلاصة:

بعد تقديمنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وما عرفناه عن هيكله التنظيمي، والمهام التي يقوم بها، كتقديم القروض والتسهيلات والامتيازات التي تصاحب كل قرض، مع مراعاة الشروط العامة والخاصة، بالإضافة إلى آجال المستحقة لدراسة الملفات والرد عليها، إما بالقبول أو الرفض، وتطرقنا لنوع من أنواع القروض التي تقدمها وكالة الفلاحة والتنمية الريفية بالطاهير، وهو قرض التحدي وقرض الرفيق وما يتميزان به عن غيرهم من القروض سواء من الامتيازات التي يحصلان عليها أو من ناحية معدلات الفائدة التي تدفع، أو من ناحية مساهمتهما في التنمية الاقتصادية، إلا أنه لاحظنا نقص الإقبال على قرض التحدي وهذا بسبب تغير البنك لنسب الفوائد التي يفرضها على المقترض، واعتماده على احتسابها عن طريق الفائدة المركبة ما لم يرضى به المقترضين، بينما زاد الإقبال على قرض الرفيق ولكن أعداد قليلة جدا وهذا يعود لقصر المدة الممنوحة من أجل إعادة القرض للبنك رغم أنه لا يفرض أية سعر فائدة، وهذا سيعود بالضرر الكبير على كل من المقترض بالدرجة الأولى وعلى البنك بالدرجة الثانية في حالة فشل مشروعه، وهذا سيؤدي لا محالة إلى تعثر خطة التنمية الاقتصادية لدولة رغم الإعانات التي تقدمها لكل من المقترضين، والتسهيلات التي تمنحها للبنوك التجارية.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة أردنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا والمتعلقة بمدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، ومن أجل إزالة اللبس والغموض عن الجانب التطبيقي قمنا أولا بعرض الجانب النظري، والذي تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول البنوك التجارية وأهم وظائفها وهيكلها التنظيمي، كما عرّفنا أيضا التنمية الاقتصادية وأهميتها وأهدافها واستراتيجياتها وأهم العراقيل التي تواجهها، وأوضحنا العلاقة التي تربط البنوك التجارية بالتنمية الاقتصادية والمتمثلة في تعبئة المدخرات وتحويلها إلى ائتمان للمشروعات الاقتصادية.

كما استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم مصادر التمويل الداخلية والخارجية لتمويل التنمية، وعرضنا أيضا مختلف الطرق التي تتدخل بها البنوك التجارية في المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية المسطرة، وفي الأخير انتقلنا إلى عرض دراستنا الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة الطاهير، وهذا كله من أجل أن نتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية حيث قلنا: أن البنوك التجارية استطاعت وإلى حد كبير في منح القروض والإئتمانات، وباشرت بالكثير من الاستثمارات، ودعمت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعديد من الوكالات كالوكالة الوطنية لتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لتدعيم الشباب، ضمن خطة التنمية الاقتصادية الشاملة التي وضعتها الدولة لنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية في آن واحد، ولتحسين المستوى المعيشي للأفراد، والقضاء على البطالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، إلاّ أنه لم يتحقق هذا الهدف المنشود، والدليل على ذلك نأخذه من الواقع المعيشي والمتمثل في ارتفاع المشهود في أسعار السلع الاستهلاكية سواء الزراعية أو الصناعية، وتفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير خاصة في الآونة الأخيرة، وهذا يعود إلى عدم وجود مبدأ الشفافية والإفصاح عن القوائم المالية الحقيقة الموجهة لدعم التنمية الاقتصادية، وانتشار الفساد بجميع أشكاله داخل الإدارات، وغيرها من الأسباب، كما حاولنا في هذا البحث أيضا الإجابة عن الفرضيات التي استهللنا بها هذا البحث وذلك إمّا بنفيها أو إثباتها وسنبدأ ب:

الفرضية الأولى: تكمن علاقة البنوك التجارية بالتنمية الاقتصادية من خلال جميع العمليات التي تشارك بها في دعم خطط التنمية من إقراض، واستثمارات، وائتمان، ودعم لتجارة الخارجية، وذلك لتطوير جميع القطاعات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة.

الفرضية الثانية: تعتمد البنوك التجارية على عدة طرق لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك حسب طبيعة المشروع المراد تمويله.

الفرضية الثالثة: لم تتمكن البنوك التجارية من تمويل التنمية الاقتصادية بالشكل المطلوب رغم القروض التي تقدمها لهذا المجال، والسبب الرئيسي في هذا الخلل هو عدم وجود خطة منسقة بين القروض الممنوحة والهدف منها فيما يخدم خطة التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

- من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لابدّ على الدولة أن تعتمد على مصادر التمويل الداخلية، وذلك بتعبئة أكبر قدر ممكن من متطلبات التنمية على المصادر الوطنية وهذا لسببين مهمين للغاية وهما:

1- من أجل تجنب التبعية الاقتصادية، وأيضا معدلات الفائدة الكبيرة المفروضة على القروض الخارجية والتي تنهك كاهل الدولة فتعجز عن تسديدها وبذلك تصبح معرضة لتبعية الخارجية مما يسهم في انحراف مسار خطتها التنموية.

2- كلما اعتمدت الدولة على مصادرها الداخلية في تمويل خطة التنمية الاقتصادية طويلة المدى كلما زادت فرصتها في المرحلة الانطلاق الاقتصادية.

- كما خلصنا في دراستنا هذه إلى أن إستراتيجية النمو المتوازن هي الحل الأمثل لنهوض باقتصاديات الدول النامية، ولكن مشكلة التمويل تبقى هي العائق الكبير أمامها لقلة الموارد الداخلية، وصعوبة الحصول على الموارد الخارجية.
- كما لاحظنا أيضا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الطاهير– يوفر عدة سبل لتمويل، لكن لاستعماله أسعار الفائدة المركبة، ونظرا لشروط المفروضة على المستثمر، كأن يقدم تصريحات بتقبله لتغيرات أسعار الفائدة في كل مرة، أدت كل هذه الأسباب بالإضافة إلى الظروف الصعبة المحيطة بهم سواء الطبيعية أو الاقتصادية إلى التوقف عن الاقتراض من البنك.
- كما خلصنا في هذه الدراسة إلى عدم وجود تنسيق وتنظيم واضح المعالم بين الدولة والبنوك التجارية والمستثمرين، حيث أن المستثمرين يحصلون على القروض من أجل مشاريع قاموا هم بوضعها، من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وليس من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا بسبب غياب عنصر التنظيم.

الاقتراحات:

- ضرورة تقديم البنك أفضل الخدمات المصرفية للعملاء من أجل تحفيزهم على الاقتراض كاستعمال أسعار الفائدة البسيطة وتخفيضها إلى مستويات دنيا، وتشجيع المدخرين بمنحهم امتيازات.
- نشر الوعي الثقافي بين الأفراد المجتمع خاصة الطبقة المثقفة بأهمية تضافر جهود الجميع والمشاركة في دعم وسير خطة التنمية الاقتصادية ويكون هذا من خلال ندوات علمية ومنشورات ومعلقات وتجمعات وملتقيات محلية ودولية تناشد بالمشاركة الجماعية لدعم التنمية والنهوض بها.
- تدخل الدولة كعنصر رئيسي من أجل تنظيم العمل ووضع خطة منسقة بينها وبين جميع المؤسسات المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة البنوك التجارية ، وتنسيق بينها وبين المقترضين وتحديد منحى هذه القروض والإعتمادات الممنوحة وفق ما يخدم خطة التنمية الاقتصادية.
- ضرورة تخصيص صناديق الاستثمار الخاصة بكل ولاية وتعزيز العمل مابين الولايات لسد النقائص بكل ولاية لنهوض بجميع الولايات في آن واحد وبهذا تتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.
- إضافة البنك لشروط المتفق عليها من أجل منح القرض، شرط أن يقوم المقترض بعد نجاح مشروعه وتحقيقه أرباح أن يقوم بوضع جزء من هذه الأرباح كودائع متوسطة وطويلة الأجل، وهذا حتى تزيد فرص البنك في منح القروض للمقترضين الجدد، وأن يخفض من أسعار الفائدة التي يفرضها على هؤلاء المقترضين والمودعين وتقديم لهم امتيازات تحفزهم على ذلك.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أبو قاسم الطبولي، **مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي**، الطبعة الثانية، دار الكتب الوطنية بنغازي، 1997م .

2- إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مؤسسة شرباج الجامعية، الإسكندرية، 1995م.

3- أحمد فريد مصطفى وآخرون، **الاقتصاد النقدي والدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية 2009م.

4- أسامة كامل، النقود والبنوك، **مؤسسة الوورد الشؤون الجامعية**، البحرين، 2002.

5- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار المنهل، السعودية 2002.

6- إسماعيل شعباني، **مقدمة اقتصاد التنمية**، نظريات التنمية والنمو واستراتجيات التنمية، الطبعة الثانية، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1997م.

7- إسماعيل عبد الرحمان وآخرون، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2004م.

8- إسماعيل عبد الرحمن، **مفاهيم ونظم اقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي-**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2000 م.

9- إسماعيل محمد ابن قانة، **اقتصاديات التنمية، نظريات نماذج استثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشروا لتوزيع، الأردن 2012م.

10- إسماعيل محمد هاشم، **السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية**، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة، 2011.

11- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

12- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، **الأسس النظرية والتطبيقية في المصاريف التجارية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، سنة 2012م.

13- جابر أحمد بسيوني، **التنمية الاقتصادية- مفاهيم، نظريات، تطبيقات-**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لطباعة والنشر، 2012.

14- جعفر الجزار، **العمليات البنكية مبسطة ومفصلة**، الطبعة الأولى، دار النفائس، 1985م.

15- جمال الدين خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002م.

16- جميل السعودي، **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**، الطبعة الأولى، دار الزهران لنشر والتوزيع، جامعة عجمان، عمان، 2013 م.

17- حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

18- حسن جميل بدري، **البنوك، مدخل محاسبي وإداري**، الطبعة الأولى، دار الوراقة لنشر والتوزيع، عمان، 2013.

19- حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار النشر الكندي، الأردن، 2002م.

20- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام لنشر والتوزيع، عمان، 2013م.

21- طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.

22- طارق عبد العالي حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية وتحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999م.

23- محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م.

24- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان 2002م.

25- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2002م.

26- محمد عزت فزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار النهضة الحديثة، 2002م.

27- محمد عزيز وآخرون، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، جامعة فار يونس، بلغازي، 2002.

28- محمد علي الليثي وآخرون، **التنمية الاقتصادية -مفهومها، نظرياتها، سياساتها-** ، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2001م.

29- محمد محمود عبد ربه، **دراسات في محاسبة التكاليف، قياس تكلفة مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000م.

30- محمود الوادي، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع، عمان، 2007م.

31- محمود حسن رضوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة فلاديلفيا، 2001م.

32- محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، سنة 2003م .

33- محمود يونس، **اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004م.

34- محمود يونس، النقود **وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، كلية التجارة، سنة 2002م.

35- محمود يونس، **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

36- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، 2007.

37- مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية**، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل لنشر والتوزيع، 2007م.

38- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، الطبعة الثانية، منشأة المصارف لتوزيع، الإسكندرية، 1998.

39- منير إسماعيل أبو شاور، **نقود وبنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة العربي لنشر والتوزيع، 2011م.

40- ميشيل تودا رو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر السعودية، 2006م..

41- ناظم محمد النوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار الزهران لطباعة والنشر، عمان، 2007م.

42- نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صماء لنشر والتوزيع، عمان، 2009م.

43- نعيم إبراهيم الطاهر، **إدارة الفساد، دراسة المقارنة بالإدارة النظيفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع، الأردن، 2013م.

44- فريد بشير الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، 1998.

45- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف الإسكندرية، سنة 2008.

46- عاطف جابر طه عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008م.

47- عامر الخطيب، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2012م.

48- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعية متتوري قسنطينة، الجزائر 2000م.

49- عبد الرحمان يسرى أحمد، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2008م.

50- عبد الزهرة فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**، دار الوفاء، دنيا للطباعة الإسكندرية، 2002م.

51- عبد الغني حامد وآخرون، **النقود والبنوك**، مؤسسة الوورد العالمية، البحرين، 2002م.

52- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م.

53- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003.

54- عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية،2003 م.

55- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار المجدلاوي لنشر والتوزيع، عمان، 1999م.

56- عصام عمر، **بنوك الوضعية والشرعية**، دار التعليم الجامعي، 2012م.

57- عبد الغفار الحنيفي وآخرون، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.

58- صادق راشد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري لنشر والتوزيع، 2016م.

59- صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

60- صلاح الدين حسان السيسي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الثانية، دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع، كلية التجارة، القاهرة، 2002م.

61- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **النقود والمصارف**، الطبعة العربية الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

62- رواء الزكي الطويل، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م.

63- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.

64- غالب عوض الرفاعي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونة الأردنية الأردن، 2002م.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

65- جاسر محمد السعيد الخليل، **أثر سياسة البنوك التجارية على الاستثمار خاص في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين 2004م.

66- دغنوس العطرة، البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001م .

67- هديل أمين إبراهيم الشيخلي، **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط 2012م.

68- وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**، رسالة الماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005م.

69- ياسر جابر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك في فلسطين**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2002م.

70- مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

71- فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليله لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منضور الجغرافيا الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، الجزائر 2012م.

ثالثا: المجلات

72- الصادق إدريس، **وظيفة منح الائتمان أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية**، مجلة عرب الدولة العدد 12278، 2012.

ملخص الدراسة

ملخص:

تعتبر البنوك التجارية الدعامة الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية، وقد تعتمد في ذلك على إستراتيجيات مختلفة، كإستراتيجية النمو المخطط أو النمو الغير متوازن وغيرها، وذلك بحسب القطاع الذي ترغب في إنعاشه سواء كان الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد تعتمد في ذلك على طرق تمويل مختلفة باختلاف النشاط الاقتصادي الذي سيقوم به المستثمر أو المؤسسة أو المقترض، على سبيل المثال هناك بعض المستثمرين يحتاجون إلى قروض قصيرة الأجل، والبعض الآخر يكون بحاجة إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل كقرض التحدي الذي يمنح لدعم القطاع الفلاحي والزراعي، أو كتلك المتعلقة، بالمباني والتجهيزات وغيرها أي أن أرباحها تكون مستقبلية، أما بعض المقترضين فيلجئون إلى البنوك التجارية للحصول على إئتمانات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل من أجل دعم النشاط الذي يزاولونه أو للحصول على أموال إضافية لتوسيع نشاطهم، ولكن بعض التجار والمؤسسات الناشطة في مجال الاستيراد والتصدير فيلجئون إلى الحصول على قرض المورد أو قرض المشتري أو الاعتماد والتسليم المستندي من أجل تسهيل تسوية معاملاتهم الخارجية، بحيث تهدف كل طرق التمويل هذه إلى إنعاش التنمية الاقتصادية، ما ينجم عنها من تحسين في مستوى الدخل الفردي والقومي فيصبحه تحسن المستوى المعيشي والرفاهية في المجتمع وأيضا زيادة الوعاء الضريبي لدولة مما يساهم في إعادة توزيع الدخل، وتطوير البنى التحتية وأيضا توفير مناصب شغل وبالتالي القضاء على البطالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة بالعالم، ومسايرة التقدم التكنولوجي.

Summary:

Commercial Banks are considered the mainstay of financing economic development, and may rely on different strategies, such as a strategy of planned growth or unbalanced growth and others, and for you according to the sector you wish to revive, whether economic or social, and may rely on different financing methods, depending on the economic activity of the investor, institution or borrower.

For example, some investors need short-term loans, while other need medium or long-term loans as a challenge loans that supports the agricultural sector or related to buildings, equipment, and its profit is futuristic.

However, some traders and institutions active in the field of import and export resort to obtaining the supplier loan or the buyer or credit and documentary delivery in order to facilitate the settlement of thei foreign transactions, so that all funding methods aim to revive economic development, resulting in an improvement in the level of individual and national income to improve the standard of living and welfare in society, which contributes to the redistribution of income, the development of infrastructure and the provision of jobs and thus the elimination of unemployment on the one hand, and on the other hand keep abreast of the economic developments around the world, and keeping pace with technological progress.

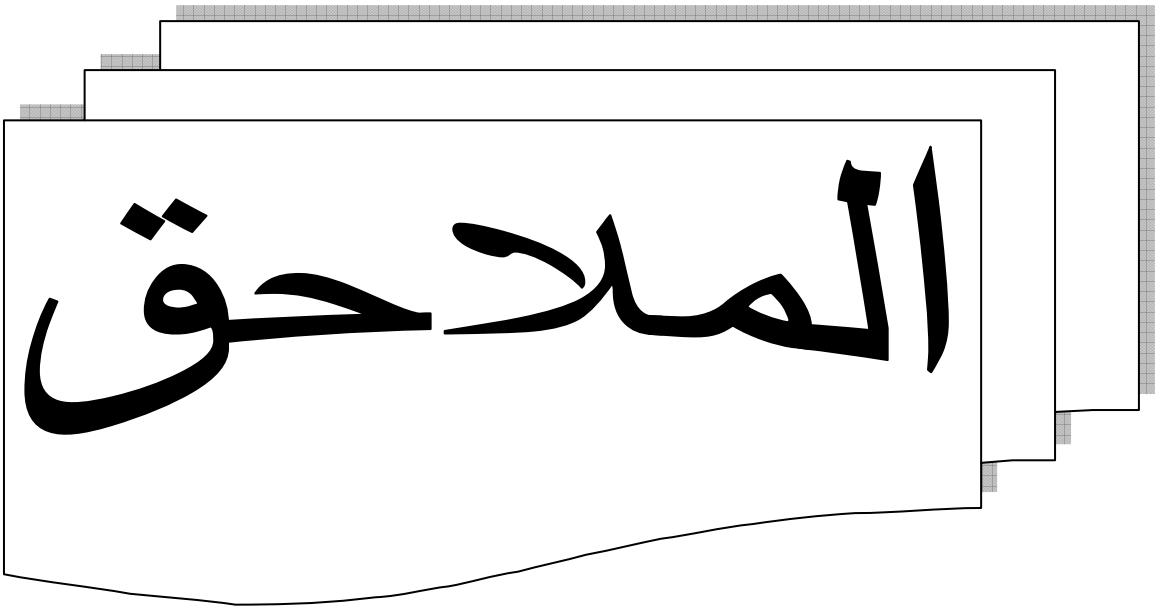
الملاحق